

**إتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل
وإمكانات التأثير على الاقتصاد المصرى**

دكتور

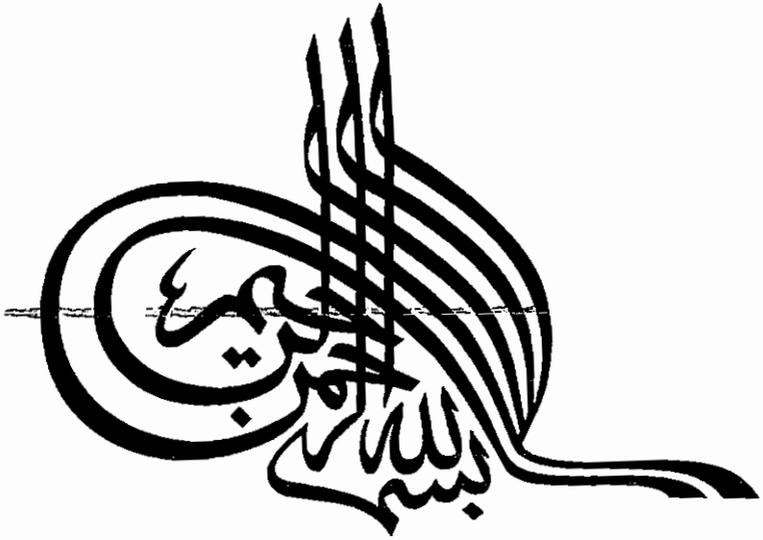
شوقى أحمد دنيا

رئيس قسم الاقتصاد

وعميد كلية التجارة - جامعة الأزهر

فرع تفهنا الأشراف

القاهرة: رجب ١٤٢٣هـ - سبتمبر ٢٠٠٢م



تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

تعتبر المنافسة هي الأساس التي يقوم عليها نظام رأسمالية السوق الحرة وذلك تحقيقاً لمبدأ الحرية الاقتصادية الذي يعد السمة الأساسية للنظام الرأسمالي، وتعرف المنافسة في مفهوم الرأسمالية بأنها الجهود الرامية إلى إقصاء العارضين أو البائعين الآخرين للاستئثار بالسوق، وهذه الجهود تكون متوفرة أكثر لدى المشروعات العملاقة التي تضيق عنها الدولة الأم التي أنشئت فيها وبالتالي تمتد إلى دول أخرى لإنشاء فروع تابعة لها فيما يعرف بالشركات المتعدية الجنسية والتي تزايد عددها في العالم وبالتالي أصبحت المنافسة مع بعضها شرسة تصل كما يقول بعض الكتاب إلى حد الصراع القاتل الذي أدى إلى إفناء بعض الشركات وضمها جبراً إلى البعض الآخر فيما يعرف بالدمج، أو الاتفاق بين الشركات العملاقة على الاندماج اختيارياً أو حتى بين الشركات متوسطة الحجم والصغيرة للاندماج حتى يمكنها الوقوف في وجه المنافسة الشرسة، ولقد تزايدت عمليات الدمج والاندماج في الوقت الحاضر ووجدت شركات متعددة الجنسية فيما فوق العملاقة التي يصل حجم أعمال بعضها إلى أكثر من حجم الناتج القومي لعدد من الدول، وتعدى دورها الاقتصاد، بحيث أصبحت ذات تأثير كبير على مجريات السياسة والاجتماع والثقافة والفكر والتقدم العلمي في العالم.. وحيث أن الهدف الأساسي لهذه الشركات وطبقاً للمفهوم الرأسمالي هو جنى أكبر قدر من الأرباح الذي قد يصطدم أو يسحق معه أية جوانب أخرى فإن ذلك يظهر مدى الأثر الكبير لهذه الشركات وعملية الاندماج بينها على مجمل الحياة في الدول التي توجد بها،

وحيث أن المقر الرئيسي للشركة الأم عادة يكون في إحدى الدول الصناعية الكبرى وأن فروعها تنتشر فيها وفي باقى دول العالم بوجه خاص الدول النامية، لذا يظهر ما لهذه الشركات من آثار على الدول النامية سواء الآثار الإيجابية أو الآثار السلبية، وهذا كله ما رصده بقدرة فائقة هذا البحث القيم الذى أعده أستاذ متخصص هو الأستاذ الدكتور شوقى أحمد دنيا عميد كلية التجارة وأستاذ الاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر الذى قدم معلومات قيّمة موثقة بالبيانات والمعلومات الدقيقة والكاملة وحللها فى دراية كاملة بالموضوع بحيث يمكن للقارئ أن يتعرف على هذه الشركات وعلى عمليات الاندماج بينها وآثار ذلك كله على الدول النامية عامة وعلى مصر خاصة، ولأنه أستاذ اقتصاد إسلامى فلقد تناول هذه الظاهرة من منظور إسلامى أثبت فيه عدة حقائق منها ما يلى:

أولاً: سبق الفكر الاقتصادى الإسلامى فى تناوله تحليل ظاهرة الاندماج فى وقت مبكر قبل أن تكون واقعاً كبيراً بالشكل التى هى عليها الآن.

ثانياً: تفوق الفكر الاقتصادى الإسلامى فى نظرية لهذه الظاهرة حيث ربط بينها وبين المصلحة العامة، فإذا أدى الاندماج إلى الإضرار بالآخرين منتجين أو مستهلكين فهو ممنوع شرعاً استناداً إلى القاعدة الأصولية المستمدة من القول الجامع لرسول الله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » أما إن أدى الاندماج إلى تحقيق المنفعة لجميع الأطراف فى عدالة وتوازن فهو جائز شرعاً.

والمركز إذ ينشر هذا العمل العلمى القيم والهادف فإنه يدعو الله أن يقبله علماً ينتفع به ويثيب كاتبه خيراً أنه سميع الدعاء.

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

من السمات الاقتصادية الواضحة في عالمنا المعاصر ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية أو المتعدية الجنسية، أو العالمية. وهي في الحقيقة ليست مجرد سمة من سمات العصر، وإنما هي عنصر أساسي فعال من عناصر هذا العصر^(١). وتبلور هذه الحقيقة الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٢ عن الاستثمار في العالم، حيث تستهله بهذه العبارة «لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً»^(٢). ومع أن وجود هذه الشركات ليس وليد العصر الراهن ولا الأمس القريب، وإنما هو وليد قرون سلفت ترجع في نظر البعض إلى القرن السادس عشر وفي نظر البعض إلى القرن التاسع عشر^(٣)، فقد يكون من الصواب ما ذهب إليه بعض الدراسات من أن المفكر الاقتصادي لم يبلور بعد نظرية متفق عليها حول هذه الشركات^(٤).

وهذا لا ينفي ولا يتعارض مع ما هنالك من سيل جارف من الكتابات والتقارير حول هذه الشركات، وما يطرأ عليها من تطور كمي وكيفي، وما يعتري سلوكها من توجهات وتغيرات، ويمكن القول إن أهم ما يلفت أنظار المهتمين بهذه الشركات وسلوكها هو تلك النزعة القوية العارمة التي تتملكها هذه الأيام ومنذ عدة سنوات، وهي نزعة الاندماج والتحالف والتكتل، بحيث لا يمر يوم إلا ويجرى فيه عمليات اندماج عملاقة منتجة مشروعات «فوق العملاقة» ولا تقف هذه الظاهرة عند مشروعات بعينها، كما لا تقف عند صورة أو أسلوب بذاته. وقد لفت هذا السلوك أنظار الاقتصاديين والإداريين فأخذوا في دراسته ومحاولة تفسيره وما عساه يكون وراءه من عوامل ودوافع، وما قد تتجم عنه من آثار على مستوى المشروعات المندمجة وخارج نطاق هذه المشروعات.

وهذا البحث إن هو إلا إسهام متواضع في هذا المجال، محدود بندرة المصادر والمراجع المتاحة، اللهم إلا في اندماجات المصارف، حيث حظيت بالسهم الوافر من هذه الدراسات محلياً وعالمياً. وبالإضافة إلى ندرة المراجع نجد تشتتها وعدم وقوفها عند حدود المصادر العلمية البحثية المتعارف عليها، فهناك الصحف وهناك النشرات وهناك الإنترنت، وغيرها. ثم هو محدود بقصر الوقت المتاح لإعداد البحث.

وسوف يعنى البحث بالتعرف على الجوانب المختلفة لهذا السلوك الاندماجي، من حيث المفهوم والصور والأساليب، ومن حيث الدوافع، ومن حيث الآثار المتوقعة منه على الاقتصاد المصري، ومن حيث ضرورة التعامل الجيد معه بما يقلل من آثاره السلبية ويزيد من آثاره الإيجابية. وقد يكون من المفيد الإشارة السريعة إلى موقف الاقتصاد الإسلامي منه. وسوف نحرص بقدر الإمكان على الإشارة إلى المواطن الفكرية الاقتصادية التي لها ارتباطها الوثيق بهذا الموضوع وكذلك استعراض بعض الدراسات والبحوث التي تناولته، وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يتضمن، إضافة إلى المقدمة والخاتمة والهوامش والمراجع عدة فروع وبعض الملاحق، على النحو التالي:

الفرع الأول:

التعريف بالمشروعات العالمية (المفهوم، الخصائص، الأهمية).

الفرع الثاني:

التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل في المشروعات العالمية.

الفرع الثالث:

تفسير ظاهرة الاندماج.

الفرع الرابع:

تأثير ظاهرة الاندماج على الاقتصاد المصري.

الفرع الخامس:

اندماج المشروعات - رؤية إسلامية.

الفرع السادس:

من عناصر التعامل الجيد مع ظاهرة الاندماج.

الخاتمة

الملاحق

الهوامش

المراجع

* * *

الفرع الأول

التعريف بالمشروعات العالمية

من المهم قبل الأخذ في دراسة اندماج المشروعات العالمية التعريف السريع بهذه المشروعات من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها.

حول المصطلح:

لهذه المشروعات أسماء متعددة، ورغم أن كل هذه الأسماء والمصطلحات تنصرف إلى مسمى واحد فإن لكل اسم منها خصوصياته وإيحاءاته، فهناك مصطلح الشركات متعددة الجنسية (Multinational Corporations) وتشير بعض الدراسات^(٤) إلى أن أول من أطلق هذا التعبير هو ديفيد لينتال في بحث قدمه إلى معهد كارنيجي للتكنولوجيا في إبريل ١٩٦٠، ثم استخدمته بعد ذلك مجلة بيزنس ويك في تقرير خاص بعنوان «الشركات متعددة الجنسيات» في عددها الصادر في ٢٠/٤/١٩٦٣. ورغم أن هذا المصطلح معترف به ومقبول لدى القانونيين فهو منتقد من قبل الاقتصاديين، من حيث كونه لا يعكس حقيقة هذه المشروعات، فهي في الحقيقة ليست مشروعات ذات جنسيات متعددة بل هي ذات جنسية واحدة محددة ومعينة، قد تكون أمريكية أو يابانية أو إنجليزية.. الخ، وهي مع هذه الجنسية الواحدة عابرة للقوميات أو متعددة للجنسية (Transnaional Corporations). ومعنى ذلك أن المصطلح المعبر عن حقيقة هذه المشروعات هو الشركات متعددة الجنسية أو عابرة الجنسيات، من حيث نشاطها وتواجدها، والدليل على ذلك أن لهذه المشروعات دولة تعرف

بـ « الدولة الأم - Home Country » أما بقية الدول التي تتواجد فيها فتعرف بالدولة التابعة أو الدولة المضيفة (Host Country) وبعض الاقتصاديين من ذوى الاتجاهات الاشتراكية يرون أن هذه الشركات هي فى حقيقتها مشروعات قومية (National) عملاقة لا تزيد عملياتها الدولية عن أن تكون مجرد تمديد أو نفوذ للقومية والدولة الأم. ويذهب بعض رجال الإدارة إلى أن الشركات العالمية تتطور إلى اتحادات عديمة الجنسية والهوية (non-national) واهتماماتها الكبرى هي بموقعها المتميز على الساحة العالمية، وموطنها هو المكان الذى يحقق لها الكفاءة الاقتصادية وبعض الاقتصاديين ينظر لهذا المضمون على أنه هو نفس مضمون مصطلح الشركات العابرة للقارات^(٦). وربما كان أوضح المصطلحات وأبعدها عن اللبس والغموض هو مصطلح الشركات العالمية أو دولية النشاط (International)^(٧).

التعريف

أيًا كان الاسم والمصطلح فإنه ينصرف إلى مضمون واحد أو إلى مسمى واحد هو هذه الشركات والمشروعات التي يعرفها كل المهتمين، والتي قَدَم لها أكثر من تعريف، فيعرفها Behrman بأنها الشركات التي تسيطر على وحدات إنتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى إطار استراتيجية موحدة^(٨). ويعرفها Vernon بأنها الشركات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر شريطة أن يتجاوز رقم عمالها مبلغ مائة مليون دولار خارج الدولة الأم وتتبع استراتيجية موحدة^(٩).

وهناك تعاريف أخرى تدور حول هذا المعنى. ويستفاد من جملة هذه التعريفات أن هناك عناصر أو معايير أساسية يجب أن تتوفر فى المشروع

كى يصبح مشروعاً عالمى النشاط، وهى تعدد الوحدات الإنتاجية عالمياً، وخضوعها لإدارة الشركة الأم، ووجود استراتيجية إنتاجية موحدة على المستوى العالمى^(١٠).

السمات والخصائص

برغم ما ظهر من خلافات حول الاسم والمصطلح المناسب لهذه المشروعات فإن الجميع يتفق على أن هذه المشروعات لها خصائصها وسماتها المميزة التى لا خلاف حولها، وأهمها ما يلى:

١- الضخامة: تتميز هذه المشروعات بالضخامة والعملاقة، والمعول عليه فى ذلك هو حجم الأعمال أو رقم المبيعات أو حجم الإيرادات^(١١). وفى عام ١٩٩٥ بلغت الإيرادات الإجمالية لأكبر شركة عالمية آنذاك وهى شركة ميتسوبيشى ١٨٤,٤ مليار دولار أمريكى وبلغت إيرادات أختغر شركة عالمية فى الخمسمائة الكبار وهى شركة تيليراس ٨,٩ مليار دولار^(١٢).

وفى عام ١٩٩٧ بلغت إيرادات كبرى هذه الشركات وهى شركة جنرال موتورز الأمريكية ١٧٨ مليار دولار وبلغت إيرادات الصغرى وهى شركة Sun الأمريكية ٩ مليار دولار^(١٣)، ولكى ندرك مدى ضخامة هذه الشركات فإن هذه الإيرادات تفوق الناتج القومى للعديد من الدول النامية بل وبعض المتقدمة.

٢- تنوع الأنشطة Diversification: عندما ظهر المشروع

الاقتصادى الحديث قام على إنتاج منتج رئيسى قد يصاحب ببعض المنتجات الثانوية. لكن المشاهد اليوم لدى هذه المشروعات العالمية هو التنوع الكبير فى الأنشطة والنزوع القوى إلى المزيد منه، فهناك تعدد فى المنتجات وتنوع فى المجالات، بحيث نجد المشروع الواحد يقوم بإنتاج منتجات عديدة قد تكون

بعيدة تماماً عن بعضها من حيث الطبيعة والمجال، فالشركة الدولية للتلفراف والتليفون (ITT) تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة عالمياً، وشركة ليون لمياه الشرب تمتلك عدداً من الصحف^(١٤). والتفسير الاقتصادي لهذا التوجه أن هذه المشروعات أحلت أخيراً وقرات المجال أو النطاق (Economies of Scope) محل وقرات الحجم (Economies of Scale) حرصاً منها على اغتنام أقصى الأرباح وتحمل أدنى الخسائر^(١٥). وهكذا نجد معظم هذه المشروعات تتعامل في العديد من المنتجات السلعية أو الخدمية أو فيها معاً بحيث أصبح من الصعب في حالات كثيرة معرفة هوية المشروع ومجال عمله^(١٦).

٣- التخصص وتقسيم العمل في إنتاج مكونات المنتج: يلاحظ على المشروعات العالمية انتهاجها استراتيجية تفكيك الإنتاج، وقيام كل مشروع تابع أو مشارك أو محلي بإنتاج جزئية محددة من جزئيات المنتج مع قيام بعض الوحدات الإنتاجية بعمليات التجميع، ومن الأمثلة البارزة في ذلك حالة الطيارة «كونكورد» التي يدخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة على العديد من دول العالم^(١٧). وكذلك السيارة فورد حيث تصمم في الولايات المتحدة وترسم رسومها الهندسية في اليابان من خلال شركة مازدا وتصنع قطعها في كوريا الجنوبية من خلال شركة KIA ثم تشحن إلى الولايات المتحدة. وكذلك شرائح الكمبيوتر التي تستخدم في صناعة الوسائد الكهربائية للسيارات، حيث تصنع في بوسطن وتصدر للتغليف في تايوان وترسل إلى ألمانيا لتوضع داخل السيارات. وقس على هذا صناعة الأدوية وصناعة المعلومات، وغيرها^(١٨).

ومعنى ذلك بروز نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل يقوم على تخصص الدول في إنتاج جزء من سلعة ما بدلاً من قيامه على تخصص الدولة في

إنتاج سلعة ماء، ومن جراء ذلك أصبح من المؤلف اليوم أن نجد على السلع صنعت لحساب شركة كذا بدلاً من كتابة صنع في دولة كذا^(١٩). ويثور هنا تساؤل حول أثر هذا التطور في التقسيم الدولي للعمل على تصنيع الدول النامية، وهناك شك قوى في أن يمكن ذلك تصنيع هذه الدول، لأن التبعية ما زالت قائمة، والانفصال بين المشروعات الوطنية المهمة في ذلك وبقية المشروعات الوطنية ما زال موجوداً بل ومتزايداً، لأن هذه المشروعات تتكامل مع الوحدات الأخرى الخارجية للشركة الأم^(٢٠).

٤ - الاعتماد على المدخرات العالمية^(٢١): والمقصود بذلك أن هذه المشروعات تعتمد في تمويلها على المدخرات الكائنة في الدول التي لها فروع بها، ولا تعتمد على المدخرات في الدولة الأم. فالمشروع العالمي ينظر للعالم كله على أنه سوق واحدة في الإنتاج والتسويق وأيضاً التمويل، ومن ثم فمن المعتاد أن تطرح هذه المشروعات أوراقها المالية في أسواق العالم المختلفة، وعادة ما يقبل سكان الدول النامية على شراء هذه الأوراق وغالباً ما يحدث ذلك عند وعقب كل عملية اندماج، واستحواذ، تحقيقاً للعوائد الإضافية التي تنجم عن الوضع الجديد للشركة، ومن القواعد الأساسية الحاكمة في هذه المشروعات إلزام كل شركة تابعة أن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل المطلوب لها بكل ما لديها من أدوات ووسائل، وتقوم هذه المشروعات، بالاقتراض من البنوك المتعدية الجنسية التي تعتمد أساساً في ودائعها على مدخرات القطاع العائلي في تلك البلاد. ومن الأمثلة البارزة في ذلك ما قام به بنك ياباني من تمويل شركة عالمية أمريكية لتمويل شراء شركة أخرى أمريكية^(٢٢).

إن هذه السمة الجوهرية لهذه المشروعات تؤكد على مدى قوة ووجاهة التحفظ على مقولة قيام هذه المشروعات بتوفير رأس المال الأجنبي الذي تشتد

حاجة الدول النامية إليه، وبسبب ذلك ترحب إما ترحيب بل وتتنافس في ذلك مع بعضها لاستخدام هذه المشروعات إلى ربوعها^(٢٣).

٥- **الاعتماد على الكفاءات البشرية العالمية:** بمعنى أن هذه المشروعات غير ملتزمة باختيار مواطني دولة ما للعمل بها، والممول عندها في ذلك هو الكفاءة التي تحقق للمشروع أكبر عائد ممكن، ومن الأمثلة البارزة في ذلك أن أعضاء مجلس إدارة الشركة العالمية (ABB)^(٢٤) ثمانية أشخاص من خمس جنسيات^(٢٥). وبرغم ما قد يكون لهذه السمة من أثر إيجابي على العمالة الماهرة في الدول النامية من حيث فتح مجال واسع للعمل ذي العائد المرتفع فإن لذلك أثره السلبي على الكفاءات الفنية والإدارية في المشروعات الوطنية، حيث تتخطفها هذه المشروعات العالمية ذات القدرة والإغراءات التي تعجز عنها المشروعات الوطنية. ومعنى ذلك أن هذه المشروعات العالمية باتت تتنافس بغير تكافؤ مع المشروعات الوطنية على المتاح من الخبرات والمتاح من الأموال.

٦- **الإدارة المركزية بالغة القوة والصرامة:** إن وجود هذه الإدارة أمر ضروري لهذه الشركات، وذلك، كما يقول محمد نور الدين: "السيطرة على هذا الحجم الهائل من الأموال وهذا العدد الكبير المتنوع من المنتجات وهذه الفروع والوحدات التابعة المنتشرة في شتى بقاع العالم، ولتحقيق التنسيق اللازم بين هذه الوحدات وفقاً لأهداف الشركة الأم، وبغض النظر عن أهداف الوحدات التابعة لها ومصالح الدول التي تعمل على أرضها"^(٢٦).

٧- **الانتشار العالمي:** لم تعد هذه المشروعات من حيث جنسيتها قاصرة على دولة ما أو دول بعينها أو حتى داخل الدول المتقدمة، بل هناك الكثير والكثير من دول العالم المتقدم أساساً وبعض دول العالم النامي تمتلك هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى أصبح نشاط هذه المشروعات يغطي

العالم بأسره، والكثير من هذه المشروعات معظم تعاملاتها ومبيعاتها خارج الدولة الأم^(٢٧)، وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد هذه المشروعات أصبح نحو أربع وخمسين ألف شركة^(٢٨). كما يشير تقرير قديم للانكتاد ١٩٩٥ إلى أن هناك حوالي أربعين ألف شركة تمتلك مصانع في أكثر من ثلاث دول^(٢٩).

وهذا الانتشار العالمي الواسع والمتسارع يفسره الحرص الزائد على الاستفادة الممكنة مما لدى كل دولة من موارد وخبرات ومن أنظمة وسياسات.

٨- الاندماجات والتحالفات: بات من أهم سمات وخصائص هذه المشروعات العالمية العملاقة قيام الاندماج بينها على قدم وساق، باعتباره آلية فعالة للبقاء والنمو والهيمنة، وسوف تتناول الورقة هذه القضية بشكل موسع في الفروع التالية:

الأهمية الاقتصادية العالمية لهذه المشروعات

لمعرفة مدى تعظم هذه الأهمية يكفي التذكير بأنها باتت تمتلك ناصية خلق الثروة، وذلك بامتلاكها أهم مقومات ذلك من أموال طائلة، وتكنولوجيا متقدمة وفائقة التقدم، وقدرات إدارية وفنية هائلة في فروع الإدارة المختلفة. وللتدليل الإحصائي على ذلك نشير إلى ما يلي:

١- ذكرت مجلة (فورشن Fortune)^(٣٠) في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة عالمية بلغت حوالي العام ١١٤٥٤ مليار دولار أمريكي. (وللمقارنة فإن هذا المبلغ أكبر من ضعف حجم الصادرات العالمية في نفس العام). وبلغت أرباح هذه الشركات في نفس العام ٤٥٢ مليار دولار أمريكي، وبلغت أصولها في آخر العام ٣٤١٨٨ مليار دولار أمريكي، وبلغ أجمالي العاملين لديها نحو ٣٧ مليون عامل^(٣١).

٢- تكاد تسيطر على التجارة العالمية وتديرها ما بين فروعها المختلفة.
ثم إنها المسؤولة عن شيوع نظام جديد للتقسيم الدولي للعمل^(٣٢).

٣- كما أنها مسؤولة عن معظم الاستثمارات العالمية وخاصة المباشر منها^(٣٣).

٤- ثم إنها المهيمنة على نشاط البحث والتطوير على المستوى العالمي^(٣٤).

أثر المشروعات العالمية في الدول النامية

نالت مسألة علاقة هذه المشروعات بالدول النامية حظاً وافراً من اهتمامات رجال الفكر من اقتصاديين وغيرهم، والملاحظ أنه قد حدث منذ فترة مبكرة انقسام فكري حاد حيال تقييم دور هذه الشركات في الدول النامية، ففريق أيدها وأطال في مدحها وفريق عارضها وأطال في هجائها^(٣٥). وقد لعبت الأيديولوجية دوراً كبيراً في هذه المواقف. وهذا موقف ومنهج معيب خاصة على المستوى العلمي، وقد سبق شاعرنا العربي في نقده لذلك حيث يقول:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة .: ولكن عين السخط تبدي المعايير

والمنطق العلمي السليم هو الذي يزن الأمور بموازين موضوعية بعيدة عن المشاعر والعواطف، والصواب أن لهذه الشركات بالنسبة للدول النامية فوائد ومنافع ولها في نفس الوقت عيوب ومثالب. والمسألة في الأول والأخير مسألة منافع وتكاليف^(٣٦). وما قاله المؤيدون هو صحيح لكنه صحيح جزئياً لأنه أغفل النصف أو البعد الآخر، والحال كذلك لدى المعارضين. والصواب الكامل هو في النظرة الشاملة المتكاملة المحيطة بالبعدين معاً، فهذه "شروعات، من وجهة نظر الدول النامية لها وعليها، وينبغي أن تعي تلك

الدول هذه الحقيقة، وتدرك أن لهذه المشروعات مقاصد وغايات، وأنها ما جاءت للتصدق ولا حتى للإهداء، وإنما جاءت للاستفادة من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات، وينبغي في الوقت ذاته على هذه الشركات أن تدرك وتعى أن للدول المضيفة مصالح تستهدف الحصول عليها من استقدام هذه المشروعات. وطالما أدرك الطرفان ذلك واحترم كل منهما مقاصد ومصالح الآخر، وآمن كل منهما بأن العلاقة بينهما هي علاقة اعتماد متبادل وأنها تقوم على توليفة من المصالح المتوافقة وأيضاً المصالح المتعارضة، طالما تم ذلك فمن السهولة بمكان العمل على تحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة وتحقيق القدر المعقول من المصالح المتعارضة لكل طرف.

وينبغي أيضاً عدم الجنوح إلى التعميم والأحكام المطلقة وإنما دراسة كل حالة على حدة وتقويم كل حالة بمفردها، فليست كل الشركات العالمية تحقق المزايا التي طرحها المؤيدون، وليست كل الشركات العالمية تحدث المتالب التي تحدث عنها المعارضون. وفي النهاية فإن النتيجة الصافية من مكسب أو خسارة مرهونة بموقف الدول النامية، ومدى ما هو عليه من حسن أو سوء. وينبغي إدراك أن سياسة إقفال الباب تماماً أمام هذه الشركات لم تعد ممكنة ولا مقبولة وأن سياسة فتح الباب على مصراعيه دون ضوابط أو تمييز بين حالة وأخرى ودون متابعة جادة هي الأخرى سياسة خطيرة. وسوف نعود لهذه المسألة بمزيد من التوضيح عند دراسة علاقة هذه الشركات وما يجرى فيها من اندماجات بالاقتصاد المصرى.

* * *

»

الفرع الثانى

التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل

فى المشروعات العالمية^(٣٧)

المصطلح

نطالع فى هذا الصدد الكثير من المصطلحات التى يحمل كل منها خصوصياته وإيحاءاته، وهى جميعها تمثل صوراً عديدة أو زوايا متعددة لظاهرة واحدة تتجسد فى قيام تكتلات بين هذه المشروعات العملاقة تتفاوت فى درجتها وتتمايز فى وسيلاتها وفى طبيعتها^(٣٨). فهناك مصطلح الاندماج (Merger)، وهناك مصطلح الاستحواذ أو الاستيلاء أو الانتزاع (Acquisition) (Take Over)، وهناك مصطلح التحالف (Alliance)، وهناك مصطلح التكامل (Integration)، وهناك مصطلح التجمع (Conglomeration).

ومن الناحية العملية تدق وتتضاءل الفروق بين هذه المصطلحات ومسمياتها، وإن ظل التمييز واضحاً بين عمليات الاندماج على اختلاف أساليبها وعمليات التحالف التى لا تصل إلى حد الاندماج، حيث تبقى المشروعات المتحالفة قائمة بأسمائها وإداراتها، والجديد هو قيام تعاون وثيق بينها، وهذه الظاهرة لا تقل فى وجودها وتسارعها عن ظاهرة الاندماج وكلاهما يستهدف نفس الأهداف تقريباً. ومن أشهر الأمثلة فى ذلك تحالف النجوم الذى يضم العديد من الخطوط الجوية العالمية^(٣٩).

تعريف الاندماج

يعرف الاندماج بأنه فناء وحدة اقتصادية أو أكثر في وحدة اقتصادية أخرى، أو فناء وحدتين أو أكثر وقيام وحدة اقتصادية جديدة تحل محل التي فنيت^(٤٠).

ويلاحظ أن فناء وحدة في أخرى قد يكون كلياً بحيث لا يبقى للوحدة الفانية أى وجود، وقد يكون جزئياً كأن تستولى أو تستحوذ إحدى الوحدات على حصة من رأسمال الوحدة الأخرى بما يجعل الأخيرة وإن كانت قائمة لكنها خاضعة لإدارة الوحدة المغيرة.

أنواع الاندماجات

يمكن التمييز بين ما يحدث في هذه المشروعات من اندماجات باعتبارات مختلفة. ومن ثم نجدنا أمام العديد من الاندماجات، ومن ذلك:

١- من حيث طبيعة الاندماج^(٤١): نجد اندماجاً يتم بفناء وحدة أو أكثر في وحدة قائمة بحيث لا يبقى إلا وحدة واحدة فقط، تظل حاملة اسمها، لكنها مع ذلك احتوت على أصول وخصوم الوحدة التي فنيت، وعادة ما يحدث ذلك عند اختلاف درجات القوى بين الوحدتين حيث تبقى الأقوى وتفنى فيها الأضعف، ومن ذلك ما حدث من قيام Nations Bank Corp بالاستيلاء على Barnet Bank مقابل ١٥,٥ بليون دولار أمريكي في ١٩٩٧/٨/٢٩.

ونجد اندماجاً يتم بفناء الوحدتين معاً وقيام وحدة جديدة تحمل اسماً جديداً، وعادة ما يكون ذلك عند تعادل القوى، مثلما حدث في اندماج بنك SBC وبنك UBS وتكوين بنك باسم جديد في صفقة قيمتها ٦٠٠ بليون دولار في ١٩٩٧/١٢/١٨ وذلك في سويسرا.

ونجد اندماجاً يتم من خلال حيازة نسبة من أصول إحدى الوحدات بالقدر الذي يسمح بالسيطرة والتحكم فيها، مثلما حدث في استحواذ شركة فودا فون البريطانية على شركة جابان تيليكوم، ثالث أكبر شركات الاتصالات اليابانية.

٢- ومن حيث طريقة الاندماج^(٤٢): نجد الاندماج الطوعي أو الاختياري (Friendly Merger) حيث يوجد التراضي بين الأطراف على قيام الاندماج، مثلما حدث في الاندماج بين (بنك تشيز مانهاتن) ومؤسسة (جى بى مورجان) في السوق المصرفي الأمريكي.

ونجد الاندماج القسري أو القهري، وعادة ما يكون ذلك في المصارف وفى الشركات الحكومية، حيث يجد أحد الطرفين نفسه مضطراً إما من ذاته أو من خلال جهة حكومية بالاندماج في طرف آخر، مثلما حدث لدى بنك الاعتماد والتجارة- مصر حيث اندمج قسراً في بنك مصر ومثل حدث بدمج البنك العقاري المصري مع البنك العقاري العربي ويسمى ذلك أحياناً بالدمج.

كما نجد الاندماج العدواني (Hostile) حيث يتم دون رغبة أحد الطرفين مع عدم اضطراره لذلك من قبل جهة خارجية، لكنها جهود ظاهرة أو مستترة يبذلها الطرف الآخر لاستحواذ عليه، مثل عرضه شراء أسهم المساهمين بقيمة عالية، بغض النظر عن موقف إدارة الوحدة المستهدفة، مثلما حدث في استحواذ بنك ناسيونال دو باريس على ٦٠% من أسهم ملكية بنك بارى با.

٣- ومن حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة^(٤٣): نجد الاندماج الأفقي (Horizontal) وذلك عندما يكون النشاط متماثلاً، فكلاهما يعمل في صناعة واحدة وفي مرحلة واحدة، مثل اندماج بنك تجارى في بنك تجارى.

ونجد الاندماج الرأسى (Vertical) حيث النشاط غير متماثل لكنه مترابط بقوة من حيث مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، فهناك اندماج رأسى للخلف وهناك اندماج رأسى للأمام، مثل اندماج شركة صناعة سيارات فى شركة إنتاج الصلب، واندماج شركة غزل ونسيج فى شركة صناعة الملابس، وهكذا وعندما لا يكون النشاط متماثلاً ولا مترابطاً نكون أمام اندماج مختلط أو مركب أو متنوع، مثل اندماج شركة أغذية فى شركة ملابس.

٤- من حيث الصناعات والمجالات^(٤٤): ما تم فعلاً من اندماجات وتحالفات يشير إلى أن هذه العملية لا تقف عند نشاط بعينه ولا عند مجال اقتصادى بذاته، بل شاعت وانتشرت فى كل المجالات، فهناك اندماجات فى القطاع المالى؛ المصارف وشركات التأمين، وفى صناعة السيارات، وفى صناعة البترول، وفى صناعة الأدوية، وفى صناعة الاتصالات وفى صناعة الحاسبات ونظم المعلومات، وفى صناعة الأغذية، بل وفى صناعة المشورة العلمية للشركات التى ترغب فى الاندماج. وغير ذلك من الصناعات والمجالات حتى الصناعات الترفيهية.

ومع ذلك العموم والشيوع فهناك حصة واضحة وبارزة فى عمليات الاندماج بين المشروعات الرائدة والمتقدمة والأكثر حيوية.

تطور الاندماجات

من الملاحظ أن عمليات الاندماج والتحالف تزداد فى أحجامها وقيمتها يوماً بعد يوم، مع تسارع وتيرتها وتمدد نطاقها الجغرافى. فتشير Financial Times فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٦/٢٦ إلى أنه خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٨ قدرت قيمة عمليات الاندماج التى تمت على مستوى العالم بنحو ١٢٠٠ مليار دولار، وذلك مقابل نحو ١٦٠٠ مليار دولار خلال

عام ١٩٩٨ كله. ونقرأ في الايكونومست في عددها الصادر في ١٩٩٨/٤/٤ أنه قد تشكل نحو ٣٢ ألف تحالف بين الشركات في أنحاء العالم في الثلاث سنوات الأخيرة، ثلاثة أرباعها بين شركات متعددة الجنسية. ويعبر فريدمان عن هذه الظاهرة قائلاً: « لقد انتقلنا من عالم كان الجميع يريدون فيه خوض التجربة بمفردهم إلى عالم لا يكتب لك البقاء فيه ما لم يكن لديك الكثير من الحلفاء»^(٤٥). ويقول محمد خير الدين: « أصبحت عملية تمرکز رأس المال عن طريق الاندماجات بين الشركات الكبرى إحدى الظواهر الهامة في السنوات الأخيرة، وتعددت الأساليب التي تسلكها الشركات الضخمة لتقوية وتدعيم مراكزها التنافسية ومد سيطرتها بما في ذلك الاستيلاء على الشركات المنافسة ذاتها. وإذا كانت الاتجاهات الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي يمكن تلمس بداياتها في أواخر القرن التاسع عشر وازدياد حدتها بعد الحرب العالمية الثانية فإن ما يشهده العالم الآن من اندماجات يمثل ظاهرة غير مسبوقة بشتى المقاييس»^(٤٦). وتشير الأرقام إلى إن معظم عمليات الاندماج تتم في الولايات المتحدة التي تفوز وحدها بما يقارب ثلاثة أرباع عمليات الاندماج في العالم^(٤٧). وما من يوم يمر الآن إلا وتطالعنا الأخبار باندماجات حدثت هنا وهناك بمختلف صورها وأساليبها. وهذا ما يؤكد على صدق المقولة التي تصف عصرنا هذا بأنه عصر الاندماج بين المشروعات والتكتل بين الدول^(٤٨).

* * *

الفرع الثالث

تفسير ظاهرة الاندماج

هذا الفرع يحاول الإجابة على تساؤل محوري مطروح هو: ما هي العوامل والدوافع وراء هذه الموجة العارمة من الاندماجات؟

أولاً: نحب في البداية أن نشير إلى ما هنالك من عوامل داخلية (داخل هذه المشروعات) تدفع المشروعات إلى الاندماج والتكامل والتحالف، وما هنالك من عوامل خارجية أو بيئية محيطية بهذه المشروعات مهدت وهيأت الجو للاندماج من جهة، ودفعت هذه المشروعات دفعاً للاندماج من جهة ثانية.

وبرغم أهمية هذا التمييز فإن ذلك لا يعنى الانفصال وعدم الارتباط بين هذه العوامل والدوافع، فالعوامل البيئية أسهمت بقوة في وجود العوامل الداخلية، والعكس صحيح. وقبل الدخول في تناول هذه العوامل والدوافع قد يكون من المفيد الرجوع القهقري بالفكر للنظر في الجذور الغائرة لعمليات الاندماج. فلقد رصد الفكر الاقتصادي منذ أمد بعيد ميل المشروعات للضخامة، لما تعكسه من قوة وسيطرة على السوق، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح وتقليل التكاليف أو تحمل الخسائر أو تدنى الأرباح. وخلال النصف الأول من القرن العشرين تعرف الفكر الاقتصادي في مجال التحليل الجزئي على أنواع مختلفة للسوق إضافة إلى ما كان معروفاً من سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار الكامل فعرف سوق المنافسة الاحتكارية وسوق احتكار القلة وسوق الاحتكار الثنائي.

ورصد سلوك المشروعات فى تلك الأسواق الجديدة وأخذ فى دراسته، ورأى ما يجرى بينها من تحالفات واتفاقيات رسمية أو ودية، وما أسماه بالتواطؤ بين البائعين، وما ينجم عنه من «الكارتل» و«الترست»، وكان الهدف الأساسى من ذلك هو تفادى ما قد يحدث بين المشروعات من منافسات مدمرة سميت بقطع الرقبة وحرب الأسعار، وما يحدث اليوم من اندماجات وإن كان متميزاً ومتغيراً إلى حد كبير عما كان يحدث سلفاً فإنه غير منبت الصلة به. ثم إننا نجد فى اقتصاديات المشروع الصناعى مبحثاً موسعاً لموضوع حجم المشروع، وميزات الأحجام الكبيرة من خلال ما تحقق من وفورات (Economies of Scale) مما يولد نزعة قوية لدى المشروعات للنمو والضخامة، ومعروف أن تحقيق النمو قد يكون ذاتياً وقد يكون من خلال الاندماج والتكامل مع الغير، وطالما أننا نتحدث عن سلوك المشروعات العالمية فإننا غير بعيدين عن نظرية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية، التى تلعب فيها هذه المشروعات دوراً مسيطراً.

ثم إن العالم يواجه منذ زمن ليس بالقصير مشكلة التخلف الاقتصادى ويعمل جاهداً على إنجاز التنمية. وهو فى سبيل ذلك مواجه بقصور شديد فى رأس المال وفى التكنولوجيا وفى المهارات والخبرات. والمعروف أن المشروعات العالمية تحوز قصب السبق فى تلك الأمور، وبالتالي فإن نظرية التنمية لا تخلو بدورها من التعرض لهذه المشروعات وما يجرى بينها من اندماجات.

وهكذا نجدنا أمام العديد من فروع الاقتصاد التى تعنى بدراسة هذا الموضوع بصورة أو بأخرى، ومن ذلك النظم الاقتصادية، والتاريخ الاقتصادى، وتاريخ الفكر الاقتصادى، والتحليل الجزئى، والاقتصاد الصناعى، والعلاقات الاقتصادية الدولية، والتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة

إلى أن علم إدارة الأعمال قد عنى أخيراً عناية بارزة بدراسة ظاهرة الاندماج وما يتصل بها وأصبحنا نسمع عن فروع جديدة فى الإدارة مثل الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الجودة الشاملة، والنظريات الحديثة فى المنافسة.. الخ. بعد هذا العرض السريع ندخل فى موضوعنا وهو الإجابة على التساؤل حول دوافع وعوامل الاندماج.

ثانياً: دوافع عمليات الاندماج والتكامل

يمكن القول إنه لا توجد حتى الآن النظرية التى تضم بين جناحيها كل العوامل المسئولة والمفسرة لهذه الاندماجات والتحالفات. ومرجع ذلك التعدد والتنوع الكبير فى هذه العوامل من جهة، وما قد يكون بينها من تعارض من جهة ثانية، فقد يكون القصور وراء الاندماج وقد يكون التفوق وراءه، يضاف إلى ذلك ما هنالك من صور متعددة للاندماجات، وما هنالك من تسارع مذهل فى حدوثها، كل هذا جعل من الصعب على الفكر الإقتصادى ملاحقة هذه الظاهرة والإحاطة بها وبما وراءها من عوامل وأسباب. ومهما يكن من أمر فإن عوامل الاندماج والتحالف يمكن إرجاعها إلى توقي المخاطر أو تقليلها من جهة وإلى تعظيم العوائد من جهة أخرى، وإن شئت قلت وراءها قصور يراد جبره وتفوق يراد حسن الاستفادة به.

وعموماً فإنه للإلمام بأهم دوافع الاندماج والتكامل علينا أن ننظر بإمعان فى ناحيتين: الناحية الداخلية لهذه المشروعات وناحية البيئة التى تتعامل فيها. فعلى المستوى الداخلى نجد هذه المشروعات تتسم عموماً بالضخامة وأحياناً الضخامة المفرطة، كما تتسم بالقدرة الكبيرة على أعمال البحث والتطوير (R & D) ومن ثم امتلاك ناصية التكنولوجيا المتقدمة، كما أنها تتمتع عادة بالعدد الوافر من الكوادر الإدارية والفنية عالية المستوى، وعلى المستوى

البيئى نجد هذه المشروعات تعمل فى سوق عالمية مفتوحة على مصراعيها لكل المشروعات مهما كانت جنسياتها، وذلك بفعل العولمة والجات الجديدة، وفى أوضاع تنافسية ضاربة (Hypercompitation)^(٤٩)، كل مشروع يعمل جاهداً على القضاء على الميزات التنافسية للمشروعات الأخرى، ومن ثم تحقيق الهيمنة والسيطرة، ناهيك عن الوجود والنمو.

ثم إنها تعمل فى ظل ظروف بالغة السرعة فى التغيير فى مختلف المجالات، فى التكنولوجيا والتمويل والسياسات.. الخ. كما أنها تعمل غالباً فى ظل سوق احتكار القلة، وأخيراً فإنها تعمل فى بيئة كثيرة التقلبات والاضطرابات والأزمات. ومحصلة ذلك كله وجود العديد من المخاطر من جهة والعديد من الفرص والإمكانات من جهة أخرى، ومن ثم وجود الرغبة العارمة فى تفادى أكبر قدر ممكن من المخاطر وتحقيق أقصى ما يمكن من الفوائد. وقد رأت هذه المشروعات أن خير آلية للتعامل الفعال وتحقيق الأهداف فى ظل هذه الأوضاع هى آلية الاندماج والتكامل والتحالف.

هذه هى الدوافع بإجمال، وبقدر من التفصيل يمكن القول إن وراء عمليات اندماج وتكامل وتحالف هذه المشروعات عوامل عديدة قد يكون أهمها العوامل التالية، وهى فى جملتها عوامل متداخلة متشابكة.

١- عامل النمو والتوسع^(٥٠): تفيد النظرية الحديثة للمشروع الاقتصادى قومياً كان أو عالمياً أن من أهم أهدافه النمو والتوسع، وذلك بعد انفصال الملكية عن الإدارة، والمعروف أن الإدارة تصوب أنظارها ناحية النمو والتوسع، لما فى ذلك من مزيد من العوائد والمكافآت وسمو المكانة، وهناك مدخلان للنمو: المدخل الذاتى أو الداخلى، والمدخل الخارجى الذى يتمثل فى الاندماج والتكامل، ويتميز المدخل الخارجى للنمو بالسهولة والسرعة النسبية، أ. - إننا لا يكون أمام الإدارة خيار آخر، كما إذا كان هناك تقييد على إقامة

فروع جديدة. واليوم يضاف بعد آخر يدعو للاندماج وهو ضخامة الإنتاج بالشكل الذى يعجز السوق المحلى عن امتصاصه ناهيك عن السماح بالزيادة، ومن ثم بات الخروج إلى السوق العالمى أمراً لا مفر منه، حفاظاً على المزيد من النمو والمزيد من الأرباح، وقد هيأت العولمة والجات الفرصة لتحقيق ذلك من خلال ما قدمته من اتفاقيات وضمانات، ومن أكفأ الوسائل لتحقيق ذلك عمليات الاندماج والتحالف.

٢- الاستفادة من وفرات الحجم^(٥١) (Ec. of Scale) ووفرات النطاق (Ec. of Scope)، قديماً توصل الفكر الاقتصادى إلى مسألة الحجم الأمثل للمشروع والذى عنده تنخفض النفقات المتوسطة إلى أدنى مستوى لها وإلى ما يعرف بالغلة المتزايدة للحجم. واليوم توصل إلى وفرات النطاق من خلال المزيد من التنوع والتكامل. ويعبر الفكر الاقتصادى والفكر الإدارى المعاصر عن مفعول الاندماج والتحالف والتكامل بالآثر التآزرى أو التعاونى أو التجميى (Synrgical effect). والذى يعنى رياضياً أن $٣ = ١ + ١$ ، ويعنى لفظياً أن الكل يفوق الجمع الحسابى للأجزاء المكونة له.

ومعنى ذلك أن عمليات الاندماج والتكامل تمكن المشروعات من خفض التكاليف من جهة وزيادة الأرباح من جهة أخرى. وتشير بعض التجارب مثل التى تمت بين بنك كارولينا وبنك سوفرين إلى أن التكاليف الثابتة قد انخفضت بمعدلات تراوحت بين ١٠% و ١٥%^(٥٢).

٣- التنويع^(٥٣) (Diversification): سبقت الإشارة إلى ما يملك المشروعات العالمية اليوم من رغبة عارمة فى الحفاظ على تواجدها فى السوق العالمية وتوسيع نطاق هذا التواجد، ومن خيرة الآليات المحققة لذلك تقديم تشكيله متنوعة من المنتجات السلعية والخدمية. وترتكز هذه الآلية على عمليات الاندماج والتكامل وخاصة ما يعرف منها بالاندماج الرأسى، أو

المختلط وكذلك التحالفات. كل ذلك لإنجاز السياسة الإدارية الحديثة وهي سياسة « اتبع العميل - Follow the Customer »، ويعد هذا العامل من أبرز العوامل وراء العديد من عمليات الاندماج وخاصة في القطاع المصرفي وما يسيطر عليه اليوم من ضرورة تقديم الخدمة المصرفية الشاملة، أو بعبارة أخرى تحويل المصرف من مصرف تجارى تقليدى إلى ما يعرف بالمصرف الشامل والوصول إلى ما يعرف بالسوبر ماركت المصرفي^(٥٤). والهدف النهائي من وراء ذلك هو تحقيق أقصى قدر ممكن من أرباح. ثم إن هذه المشروعات ذات اهتمام بالغ بالبحث والتطوير كما أنها تمتلك تكنولوجيا متقدمة. وكل ذلك يدعوها إلى مزيد من التنوع للاستفادة من هذه الإمكانيات، ويدعوها بالتالى إلى مزيد من الاندماجات والتحالفات.

٤- تمويل أنشطة البحث والتطوير والاستفادة منها: الريادة أصبحت الشغل الشاغل للمشروعات العالمية وتحقيق ذلك رهين التحسين المستمر والتطوير الدائم فى المنتجات وأساليب الإنتاج وأدواته، ولا يتأتى شيء من ذلك دون ركيزة بالغة القوة من أنشطة البحث والتطوير (A & D). والتي بدورها تعتمد على المزيد من الأموال والخبرات التي غالباً ما تعجز الشركة بمفردها مهما كانت عملاقة عن توفير ذلك بالمستوى المطلوب، وبالتالي تجد الشركة نفسها مدفوعة إلى قيام اندماج أو تحالف مع شركات أخرى حتى تتمكن سويماً من توفير هذه المتطلبات، ويعبر عن ذلك فريدمان بقوله «يتعذر عليك فى اقتصاد عالمى البقاء فى مجال صناعات معينة ما لم تكن قادراً على التنافس على أساس عالمى، ولن تستطيع أن تفعل ذلك بدون تحالفات، ومن السهولة بمكان معرفة السبب، ففي عدد من الصناعات مثل صناعة أشباه الموصلات والفضائيات والاتصالات والصيدلة، حسبما يقول ستيفن جى خبير العولمة فى وارثون سكول «حدث نمو عظيم فى حجم التكنولوجيا إلى

حد جعل حتى قادة الصناعة قد لا يجدون المصادر التي تجعلهم يواجهون بمفردهم المنافسة فى جهد البحث والتطوير فى ضوء التكلفة الهائلة التى ينطوى عليها ذلك وغموض النتائج، والأهم قصر دورة المنتج»، كذلك يتطلب حجم المعرفة العلمية والتقنية فى حد ذاته على نحو متزايد تطوير منتجات معقدة فى عالم اليوم الذى يتطلب باستمرار أن تقوم عدة شركات بتجميع مصادرها. وفى النهاية فإن الطريق الوحيد أمام هذه الشركات لتعويض استثماراتها الهائلة فى البحث والتطوير هو أن لا تتبع إنتاجها فى أسواقها الوطنية التى تعتبر صغيرة جداً، بل تبيعه فى العالم أجمع، وهذا أيضاً يحتاج إلى حلفاء»^(٥٥).

وقد أصبح علماء الإدارة على وعى كبير بما للتحالفات من أثر قوى فى التغلب على الكثير من المشكلات مثل ضخامة تكاليف البحث والتطوير^(٥٦). وتصديقاً لذلك نجد المزيد من تركيز أكبر الشركات العالمية فى الفروع الرائدة ذات التقنية العالية. فهناك من الخمسمائة الكبار مائة وثلاثة وأربعون يعملون فى هذه الفروع^(٥٧).

والأمر لا يقف فى علاقة التكنولوجيا بالاندماجات عند حد التكاليف الطائلة بل يتعداه إلى أن الاندماج يمكن ويؤهل المشروع للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة فى مجال واستخدام أحدث ما تم فيها، لما يتطلبه ذلك من أحجام على درجة عالية من الضخامة وذلك لعدم قابلية هذه التكنولوجيات للانقسام^(٥٨).

٥- توكى المخاطر ومواجهتها^(٥٩): فى حالات عديدة نجد الدافع وراء اندماج المشروع ما يخشاه من مخاطر مرتقبة: تمويلية أو تسويقية أو إنتاجية، أو ما يواجهه من هذه المخاطر الحالية. وبدلاً من الإفلاس أو الخروج من السوق يرى من الأفضل أن يندمج فى غيره أو مع غيره.

وقبل أن ننهي حديثنا حول هذه المسألة قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العوامل البيئية التي ساعدت وتساعد على القيام باندماج المشروعات العالمية، ومن ذلك:

١- الجات: برغم أن ظاهرة اندماج المشروعات العالمية ليست وليدة اليوم ولا أمس القريب فإن وتيرتها قد تسارعت بقوة وبشكل مثير للانتباه خلال السنوات الأخيرة. ومن الملاحظ أنه خلال هذه السنوات الأخيرة قد نشطت اتفاقية الجات وخاصة من خلال جولة أوروغواي، التي حققت انطلاقة كبرى على طريق تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق المحلية أمام شتى المنتجات والخدمات ورعوس الأموال، بعبارة أخرى لقد جعلت من مئات الأسواق الوطنية سوقاً عالمياً واحداً. والسؤال المطروح هو هل من علاقة بين الجات وبين الاندماجات والتكاملات في الشركات العالمية؟ والإجابة بنعم. فالجات قدمت الأساس والتمهيد والإطار اللازم والذي أسرع من هذه الاندماجات، حيث لم تعد المنافسة محلية ولم تعد السوق هي السوق الأمريكية أو اليابانية أو الألمانية وإنما أصبحت السوق هي كل أسواق العالم. ومعنى ذلك كله ضرورة المنافسة من جهة وتزايد الفرص من جهة أخرى، وكل ذلك يستلزم المزيد من القوة والضخامة. ومن خيرة الأساليب الموصلة لذلك قيام الاندماجات والتحالفات. ثم إن الجات قد اهتمت كثيراً بحماية مصالح الشركات العالمية وحماية ما تقدمه من استثمارات وما لها من حقوق، ومن ثم فقد وطدت الطريق أمام المزيد من التكتل والاندماج. إن اتفاقية الجات الأخيرة جاءت صدى لرغبات ومساعى المشروعات دولية النشاط في تحويل العالم إلى حقل اقتصادى واحد. وهكذا تعتبر الجات وتعتبر العولمة من العوامل التي هيأت المجال بقوة أمام هذه المشروعات لممارسة العديد من الاندماجات والتكاملات ومع ذلك فقد أشارت دراسة د. سعد حافظ (مشار

إليها سابقاً) إلى ما هنالك من تناقض بين الطابع الاحتكاري الناجم عن عمليات الاندماج والتحالف هذه ودعوة الجات للتنافسية وتحرير الأسواق، ولم تواصل هذه الدراسة القول في هذا الأمر المثير والمحيّر^(٦٠).

٢- التكتلات الاقتصادية الدولية: من المشاهد في أيامنا هذه انكباب الحكومات على إقامة تكتلات إقليمية عملاقة، وخاصة الدول المتقدمة، وفي الوقت ذاته انكباب المشروعات العالمية على الاندماجات والتحالفات، كل ذلك في ظل ومباركة اتفاقية الجات. هل من علاقة بين السلوكين؟ وهل من ارتباط بين هاتين الظاهرتين؟ هناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى هذه المسألة منها دراسة د. العوضى وفيها يشير إلى أن السلوكين متوافقان ويسيران في اتجاه واحد ويرتكزان على عوامل ودوافع واحدة، فالكل يسعى إلى تخطي الحدود القومية من أجل المزيد من التنمية والمزيد من الرفاهية والمزيد من العوائد والفوائد^(٦١).

والدراسة لم توضح بشيء من التفصيل مدى تأثير أو تأثير إحدى الظاهرتين بالأخرى. وهناك دراسة بنك مصر في سلسلته «أوراق بحثية» العدد (٥) سنة ١٩٩٩.

وهي بدورها تناولت العلاقة بين هاتين الظاهرتين مشيرة إلى أن عملية التكتل الدولي مهدت الطريق وهيأت الجو المناسب أمام المشروعات العالمية للمزيد من الاندماج، واستشهدت في ذلك بدليل عملي من واقع دولة البرتغال، حيث تم المزيد من اندماج المشروعات على أرضها بعد أن انضمت إلى الوحدة الأوروبية^(٦٢).

ويشير د. فؤاد مرسى إلى أن الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى كان مدفوعا من المشروعات عابرة القارات^(٦٣)، حتى يهيء لها الفرص المناسبة للمزيد من الضخامة، ومن ثم قيام المزيد من الاندماجات والتكاملات.

وأرى أن التحديد الواضح الشافى للعلاقة بين هاتين الظاهرتين فى حاجة إلى المزيد من البحوث والدراسات التطبيقية للوصول إلى نتائج يمكن الركون إليها.

٣- الإصلاحات الاقتصادية: قامت العديد من دول العالم النامى بجهود حيثية نحو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادى من خلال استخدام الأدوات والسياسات المالية والنقدية والتشريعية، وعلى رأسها الخصخصة وتحرير الأسواق ورفع الوصاية الحكومية عنها، وبغير شك فإن هذه الجهود وطدت وهيات المناخ أمام المشروعات العالمية لممارسة نشاطاتها بقوة، ولإجراء المزيد من الاندماجات والتحالفات على المستوى العالمى، وعلى المستوى المحلى، مستفيدة من هذه الإصلاحات الاقتصادية، وما أتاحتها من فرص وحوافز ومرغبات.

ولذلك نجد مختلف الدراسات التى تناولت ظاهرة الاندماج تشير بشكل أو بآخر إلى ما كان للإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها العديد من الدول من تدعيم قوى لهذه الظاهرة.

وهكذا نجد أن هناك العديد من العوامل والدوافع التى يمكن من خلالها تفسير ظاهرة الاندماج فى المشروعات العالمية.

بقى تساؤل أخير يتعلق بمدى تحقيق الاندماجات لهذه الأهداف والمقاصد، وهل بالضرورة تحقق كل الاندماجات والتحالفات المؤمل منها. والإجابة عن ذلك بلا. وقد أثبت الواقع أن بعض الاندماجات أصيبت بالفشل

والإخفاق. وكان هذا مدعاة لقيام الفكر الاقتصادي والإداري بدراسة الضوابط التي تحقق النجاح للاندماج، مستشعرة ما هنالك من مطالب قد تحقق بأحد الأطراف أو بالطرفين معاً من جراء عملية الاندماج. فمن الممكن أن يحدث الاندماج بعض الآثار السلبية الداخلية على العمالة وعلى كفاءة الإدارة، وعلى الأجور وعلى التمويل، وغير ذلك، بعبارة أخرى هناك أعباء وتكاليف للاندماج ينبغي أن تؤخذ في الحسبان جيداً. وعموماً يجب توفر المعلومات والشفافية قبل القيام بعملية الاندماج، ويجب قيام دراسات جادة لما سوف ينجم عن الاندماج من آثار إيجابية وسلبية، ومن المفضل تأهيل المشروع الضعيف قبل عملية الاندماج حتى لا يؤثر سلباً على المشروع الآخر. وكلما كان الاندماج طوعياً ومرتكزاً على التراضي والتوافق كلما كان أحرى بالنجاح^(٦٤). وفي النهاية فإنه يجب أن يفهم أن الاندماج هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، ثم إنه إن كانت له إيجابيات ففي كثير من حالاته يواجه بعقبات وصعوبات ومشكلات. ومعنى هذا كله ضرورة توفير متطلبات عديدة حتى تحقيق هدفه.

* * *

الفرع الرابع

تأثير ظاهرة اندماج المشروعات العالمية في الاقتصاد المصري

في الغالب سيكون لهذه الاندماجات الجارية اليوم على قدم وساق آثار على الاقتصاد المصري، وبداية تجدر الإشارة إلى عدم تحييد الحكم العام المطلق والذي ينحاز بكل التأثيرات إلى الجانب الإيجابي أو إلى الجانب السلبي.

ولمعرفة جيدة بهذه التأثيرات المحتملة ينبغي النظر في عدة أمور هي:

- ١- مدى وجود المشروعات العالمية في السوق المصري.
 - ٢- مدى قيام هذه المشروعات العاملة في السوق المصري بالاندماجات والتكاملات.
 - ٣- مدى تأثير هذه المشروعات في الاقتصاد المصري.
 - ٤- من المهم مراعاة أن هذه التأثيرات قد ترجع إلى المشروعات الوطنية وقد ترجع إلى المستهلكين، وقد ترجع إلى الحكومة وما تقوم به من سياسات، بعبارة أخرى ينبغي التمييز بين التأثيرات على المستوى الجزئي والتأثيرات على المستوى الكلي، مع التسليم بتداخلهما.
- ومن خلال النظر في هذه الجوانب يمكن التعرف بشكل مقبول على الآثار المحتملة على الاقتصاد المصري من جراء هذه الاندماجات كما يتضح مما يلي:

١- المشروعات العالمية في السوق المصري

أصبح السوق المصري مفتوحاً إلى حد كبير أمام المشروعات العالمية، وبالتالي لم يعد بعيداً عما يجرى في هذه المشروعات وما يحدثه ذلك من تأثيرات عليه.

ويتوقف مدى هذه التأثيرات ونوعيتها على العديد من العوامل منها حجم ونطاق المشروعات العاملة في مصر والتي لديها الرغبة للعمل فيها. وتشير التقارير في أحدث بيانات لها حتى إعداد هذه الورقة إلى أن عدد هذه المشروعات التي مارست العمل فعلاً في مصر بلغ حتى نهاية ١٩٩٨ مائة وسبعاً وأربعين شركة وأنها موزعة على أكثر من صناعة أو قطاع، كما يتضح من الجدول التالي.

بيان بعدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر

وتوزيعها على الأنشطة المختلفة حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

عدد الشركات	بيان	مسلسل
٤٣	الصناعات الهندسية	١
٢٩	الصناعات الكيماوية	٢
٢٤	الصناعات الغذائية	٣
١٧	الصناعات المعدنية	٤
١٧	الصناعات الدوائية	٥
١٠	صناعة مواد البناء	٦
٧	صناعة الغزل والنسيج	٧
١٤٧	الإجمالي	

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات، البيان الإحصائي

السنة ١٩٩٨/١٢/٣١

ويلاحظ أن هناك إقبالاً متزايداً من قبل هذه الشركات العالمية للعمل في السوق المصري، حيث تفيد البيانات أن عدد هذه الشركات كان حتى ١٩٩٧/٦/٣٠، سبعا وتسعين شركة، وقد أصبح في نهاية ٩٨ مائة وسبعا وأربعين شركة^(٦٤) وبرغم عدم توفر بيانات رسمية تغطي العامين الأخيرين، ٩٩، ٢٠٠٠، فإن الاتجاه العام هو إلى الإقبال والتزايد.

وإذا نظرنا في هذه المشروعات العالمية العاملة في مصر من ناحية جنسياتها، لما لذلك من علاقة بما تمارسه من اندماجات، حيث إن الشركات الأمريكية تحوز قصب السبق في هذه الاندماجات فنجدها موزعة على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

توزيع الشركات الصناعية المتعددة الجنسية

العاملة في مصر للجنسية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١ (*)

عدد الشركات	جنسية الدولة الأم
٢٣	أمريكا
١٩	بريطانيا
١٣	فرنسا
١٣	ألمانيا
١٣	سويسرا
١٢	إيطاليا
٩	هولندا
٣	اليابان
٢	كوريا
١٣	دول أخرى
١٤٧	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، نقلا عن د. منير هندی وآخرون، تقرير التمويل الدولي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، تقارير غير دورية العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٩.

٢- ممارسة المشروعات العالمية العاملة في مصر للاندمجات

يمكن القول بأن هذه المشروعات بحكم دخولها في نطاق المشروعات العالمية فإنها تمارس عمليات الاندماج بصورها المختلفة، وخاصة منها

(*) طالعتنا الأهرام الاقتصادية في ١/٨/٢٠٠١ بأن بريطانيا أصبحت حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ تحتل المرتبة الأولى في الاستثمارات، في حصر من حيث قيمة سسر حيث بلغت ٣٣% ثلثها الولايات المتحدة.

الشركات الأمريكية والإنجليزية وأنها تجرى بعضاً من هذه الاندماجات أو بالأحرى الاستحواذات على المستوى المحلي مع مشروعات محلية^(٦٦)، كما تجريها على المستوى العالمي.

٣ - تأثير المشروعات العالمية في الاقتصاد المصري

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت بشكل أو بآخر تأثير المشروعات العالمية في الاقتصاد المصري، وقد نشطت هذه الدراسات بصورة ملحوظة في أواخر السبعينات، وذلك من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي، ويوماً بعد يوم تزداد هذه الدراسات نتيجة للمستجدات على الساحة العالمية من عولمة، ومنظمة التجارة العالمية. ونظراً لما هنالك من انقسامات حادة ذات منشأ أيديولوجي بالدرجة الأولى حيال دور هذه المشروعات في الدول النامية عموماً وفي مصر خصوصاً فقد مالت الدراسات الأحدث في التعويل الأساسي على تقييم دورها في الاقتصاد المصري من خلال البعد العملي التطبيقي. وبدلاً من الاكتفاء بطرح الآراء النظرية أخذت في الوصول إلى النتائج من خلال ما أسهمت به بالفعل هذه المشروعات في المتغيرات الاقتصادية، أو بعبارة أخرى ما أسهمت به في مواجهة المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري.

مثل مشكلة الاستثمار ومشكلة التصدير ومشكلة العمالة والبطالة... الخ.

ومن أحدث الدراسات في هذا الشأن تلك الدراسة التي قدمها بنك مصر في نشرته الاقتصادية، العدد الثاني لعام ١٩٩٩ بعنوان، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد المصري كتبها أسامة السيد شندى، وكذلك الدراسة التي قدمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد بعنوان "تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية للدكتور

منير هندی وأخريين ونشرها المركز في سلسلة تقارير غير دورية العدد (٢) في أكتوبر ١٩٩٩.

وطبقاً لهاتين الدراستين فإن إسهام هذه المشروعات في الاستثمارات داخل مصر يعتبر إسهاماً محدوداً بالنسبة لإجمالي الاستثمارات، استخلاصاً من الجدول التالي:

بيان بالمساهمات في رءوس الأموال المصدرة
للمشروعات الاستثمارية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

بالمليون جنيه

بيان	مصر			عرب			أجنبي			الاجمالي	
	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	الشرق الآسيوية		أمريكا ودول أخرى		قيمة المساهمة	%	
					قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%			
مشروعات استثمارية داخل البلاد	٥٩.٥٦٨	٧٨	٨.٥٠٩	١١	٤.٢٥٦	٥	٤.٤٨٩	٦	٧٦.٨٢٢	١٠٠	
مشروعات استثمارية بالمناطق الحرة	١٠.٨٢٥	٦٦	٢.٨٣٧	١٧	٩٨٧	٦	١.٨٥٨	١١	١٦.٥٠٧	١٠٠	

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - مركز المعلومات - البيان
الاحصائي السنوي ١٩٩٨/١٢/٣١

ومنه يتضح تدنى نسبة إسهام الاستثمار الأجنبي في جملة الاستثمارات، رغم ما قدم له من حوافز وإغراءات وهذا في الواقع يضع علامة استفهام كبيرة حول هذه المشروعات وموقف الدولة منها، كما أنه يعطى مؤشراً بأن اندماجات هذه المشروعات وتكاملها قد لا يكون ذا أثر واضح بالنسبة للاستثمارات في مصر.

كذلك فقد خلصت هذه الدراسات إلى أنه من خلال النظر في توزيع هذه الشركات على الصناعات المختلفة في مصر يتضح أن هناك تركيزاً عالياً في مجال الصناعات الهندسية والكيمائية والغذائية، (كما هو واضح من جدول

مذكور سلفاً) وغالبية هذه الشركات تهتم أساساً بالسوق المحلي والتوزيع فيه، ومعنى ذلك أن إسهامها في تنمية الصادرات المصرية هو إسهام محدود، حيث لا نجد لها وجوداً في الصناعات ذات الميزة التنافسية مثل صناعة الملابس والمنتجات الخشبية. وبالتالي فإن إسهامها في علاج الخلل في الميزان التجارى متواضع تماماً.

وفيما يتعلق بنوعية المنتجات التى تطرحها هذه المشروعات على المستهلك المحلى فإنها في غالبها ذات طابع كمالى، مما يسهم في تشويه نمط الاستهلاك وتخصيص الموارد، وشيوع قيم اجتماعية ضارة.

وفيما يتعلق بفرص العمالة التى توجد لها هذه المشروعات في مصر فطبقاً لبيانات هيئة الاستثمار نجد أن المشروعات الصناعية لهذه الشركات قد وفرت ٢٢١٥٨ فرصة عمل من إجمالى فرص العمل في المشروعات الصناعية البالغة ٣٨٨٧٤٣، أما المشروعات الزراعية التابعة لهذه الشركات فقد وفرت ١٨٣٦ فرصة عمل من إجمالى قدرة ٣٣٠٤٩ فرصة، أما المشروعات السياحية التابعة لها فقد وفرت ٨٨٧ فرصة من إجمالى قدره ١٠٩٢٤٠ فرصة عمل^(٦٧). ومعنى ذلك أن إسهام هذه الشركات في تدعيم قضية العمالة ومواجهة مشكلة البطالة هو إسهام متواضع للغاية، وتفسير ذلك هيناً إذ تعتمد هذه الشركات على التقنية العالية الموفرة للعمالة أو ما يسمى نمواً دون مزيد من فرص العمل *Jobless Growth*. مع ملاحظة ما لهذه المشروعات من تأثيرات قد تكون سلبية على المشروعات المحلية من حيث استيلائها على العمالة الماهرة فيها، وهناك زاوية أخرى ينبغى النظر فيها لتبيان أثر هذه المشروعات في عملية العمالة وهى طبيعة عمل ومجال هذه المشروعات، وهل كان من الممكن للمشروعات الوطنية القيام بذلك أم أن ذلك خارج قدراتها واهتماماتها، في الحالة الأولى غالباً ما يكون الأثر سلبياً، حيث

إن المشروعات العالمية عادة ما تستخدم أساليب فنية موفرة للعمالة عكس المشروعات الوطنية، وفي الحالة الثانية تعد إقامة مشروعات عالمية فرصة حقيقية لإيجاد المزيد من العمالة^(٦٨)، كما ينبغي ملاحظة ما قد تحدثه هذه الاندماجات من أثر المحاكاة في المشروعات الوطنية لهذه المشروعات في استخدام الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال، ومن ثم المزيد من حدة مشكلة البطالة.

وفيما يتعلق بإسهامها في نقل التكنولوجيا فإن بعض الدراسات تشير إلى محدودية الدور الذي قامت به في هذا الشأن، وأن بعض ما قامت به كان غير ملائم للاقتصاد المصري، كما كان ذا تكلفة عالية، ثم إنها غالباً ما تضر بفكرة بناء تكنولوجيا محلية أصيلة^(٦٩).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج قد توصلت إليها دراسات سابقة لهذا الموضوع والتي منها:

دراسة د. إبراهيم العيسوي، بعنوان «مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في التنمية في مصر»، المؤتمر العلمي السنوى الأول للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٦.

ودراسة د. فرج عزت. ود. إيهاب نديم بعنوان «الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم» مؤتمر حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩/٥.

ودراسة د. أمينة شبانه بعنوان «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الصناعية في مصر في كل أليات السوق»، المؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٩٤/٤.

ودراسة د. محمد فتحى صقر، بعنوان «الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية»، كلية الاقتصاد، ١٩٨٩.

ودراسة د. سميحة فوزى بعنوان «الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية»، مؤتمر الاقتصاد المصرى واندماجه في السوق العالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، مايو ١٩٩٢.

وهكذا فإن معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع إن لم تكن كلها قد اتفقت على تواضع إسهام هذه المشروعات في التأثير في الاقتصاد المصرى من خلال المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

الأمر الذى يوحى بتواضع أثر ما ينجم عن هذه الشركات من اندماجات على الاقتصاد المصرى، لأن الأصل إذا كان ضعيفاً فأى تغير يطرأ عليه لا يحدث عادة أثراً جوهرياً مغايرة.

في ضوء ذلك نحاول استكشاف الآثار المحتملة لاندماج هذه المشروعات العالمية على الاقتصاد المصرى.

مما سبق يتضح أن أثر هذه المشروعات في الاقتصاد المصرى طبقاً لما أظهرته الدراسات هو أثر محدود من حيث إيجابياته. ومغزى ذلك أن ما يجرى من اندماجات في هذه المشروعات هو بدوره من المحتمل أن يكون ذا أثر محدود إيجابياً أو سلباً، ومن ناحية أخرى فإنه طالما أن هذه المشروعات تؤثر إيجابياً وسلباً في الاقتصاد المصرى فإن ما يجرى فيها من اندماجات غالباً ما يكون له نفس اتجاه الآثار، بمعنى أن هناك اندماجات تؤثر سلباً وأخرى تؤثر إيجاباً وربما قوى الاندماج من الأثر السلبى وأيضاً من الأثر

الإيجابي، وربما أحدث العكس، كل ذلك يعود إلى اعتبارات وعوامل تخص كل حالة بذاتها.

ومهما يكن من أمر فإن هناك مجالات وقطاعات اقتصادية عديدة من المحتمل أن تتأثر بهذه الاندماجات، ونشير فيما يلي إلى بعض تلك المجالات.

١) الاندماجات وهيكل السوق

بفرض أننا في سوق مشروعات وطنية وأنها سوق احتكار قلة، وقامت مجموعة من هذه المشروعات بعمليات اندماج وتكامل بينها، فمن الواضح أن أثر ذلك على هيكل السوق المزد من التركز وتعميق درجة الاحتكار^(٧٠)، لكن ذلك ليس هو بالضبط المطروح حالياً، فالذى يندمج مشروعات عالمية، ثم إن نوعية اندماجها متعددة، فقد يكون مع مشروعات محلية، وقد يكون مع مشروعات عالمية، فإذا كان الاندماج أو بالأحرى الاستحواذ مع مشروعات محلية فإن الأثر على هيكل وعدد مشروعاته لن يتأثر، طالما أن الاندماج تم مع مشروع واحد، أما إذا تم مع عدة مشروعات محلية فإن الأثر يظهر حيث يقل عدد المشروعات العاملة في السوق كما سيحدث في حالة اندماج عدد من المستشفيات المصرية الخاصة مع مشروع عالمي. أما إذا كان الاندماج بين مشروعات عالمية وبعضها فلا تأثير لذلك على هيكل السوق المصري، اللهم إلا إذا كان المشروعان العالميان يعملان في مصر إذ بالاندماج يصبحان مشروعاً واحداً، ومن ثم قلة العدد مع مزيد من القوة، وهكذا فإن الاندماج يمكن أن يؤثر على هيكل السوق المصري، كما أنه يزيد من قوة المشروعات المندمجة، ومن ثم يزيد من سيطرتها وهيمنتها في السوق، بعبارة أخرى يمكن أن يحدث لونهاً من ألوان الاحتكار بصورة أو بأخرى، والأمر

يتوقف، إضافة إلى ما سبق، على سعة السوق من جهة، وقدرة المشروعات الوطنية التي لم تتدمج من ناحية أخرى، وأيضاً يمكن أن يحدث الاندماج اندماجات محلية بين المشروعات الوطنية لتمكينها من مواجهة هذه القوة الضخمة، وبالتالي قلة عدد المشروعات، والمزيد من التركيز، والاقتراب من حالات الاحتكار القوية. وقد طالعنا الصحف بعزم الحكومة على دمج سبعة بنوك محلية في بعضها وعلى دمج بنك الإسكندرية في البنك الأهلي.

كما أنه يتوقف على طبيعة الاندماج، من حيث كونه أفقياً أو رأسياً أو مختلطاً، وعلى المجال الذي يعمل فيه هذا المشروع ومدى إمكانية قيام مشروعات وطنية للعمل فيه.

وقد ينجم عن ذلك خروج بعض المشروعات الوطنية من السوق إذا لم تتمكن من تقوية مراكزها إن بالاندماج أو بغيره، ومن ثم قلة عدد المشروعات العاملة والمزيد من الاحتكار.

ويلاحظ أنه قد نجم عن عمليات الاندماج المزيد من التركيز وقلة عدد المشروعات على المستوى العالمي، ويبدو ذلك في مختلف القطاعات والصناعات التي مورست فيها هذه العملية، وبوجه خاص في القطاع المصرفي، حيث أدت إلى تقلص كبير في عدد البنوك العالمية وغيرها، ففي الولايات المتحدة أدت عمليات الاندماج المصرفي إلى تناقص عدد المصارف من ٨٧٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ٧٠٠٠ مصرف عام ١٩٩٨، وفي فرنسا تراجع عدد البنوك من ٨٠١ بنكاً في عام ٩٠ إلى ٦٢٦ بنكاً في عام ١٩٩٤^(٧١)، وتفيد بعض الإحصاءات أن السنوات الثلاث الأخيرة ٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٩٩ قد شهدت عمليات دمج واسعة النطاق كان أهمها ما تم بين نحو ٧٥ مؤسسة مالية ومصرفية من أكبر المؤسسات المالية

والمصرفية في العالم لتسفر عن ٣٠ مؤسسة مالية ومصرفية احتلت بدورها مراكز متقدمة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم^(٢٢).

كذلك فقد ذكرت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في ٢/١/٢٠٠١ أن السلطات في ماليزيا قد أمرت مؤسساتها المصرفية الأربعة والخمسين بالاندماج في عشر مجموعات مصرفية رئيسية بحلول ٣١/١٢/٢٠٠٠.

٢) الاندماجات وأداء المشروعات

من الواضح أن عمليات الاندماج ينجم عنها مزيد من القوة والضخامة. وهناك تخوف قوى من السلوك الاقتصادي لهذه المشروعات وما له من آثار سلبية على مستويات الأسعار وجودة المنتجات، ومع التسليم بوجاهة هذا التخوف فينبغي ملاحظة أن الظروف المحيطة اليوم مغايرة إلى حد كبير للظروف. التي كانت محيطة في الماضي بالأسواق الاحتكارية وممارسة المشروعات فيها، فالهيمنة التي تبغى هذه المشروعات اليوم تحقيقها إنما يحافظ عليها من خلال المزيد من الجودة والتحسين والتطوير المستمر واعتدال الأسعار وليس العكس، وإلا فالسوق مفتوحة، والمشروعات الأخرى العالمية متربصة، ومعنى ذلك أن المستهلك سوف يجد أمامه وبسرعة مذهلة منتجات بديلة أرخص أو أعلى جودة، وخاصة إذا ما كان الموقف الحكومي قوياً وحاضراً وكذلك موقف المؤسسات الأهلية.

ومن ناحية أخرى فإنه من المتوقع نظرياً أن ينجم عن الاندماج تأثير إيجابي لدى المشروعات الوطنية المندمجة وغيرها، مثل التحسن في الإدارة وفي التمويل وفي النواحي الفنية والتكنولوجية وفي التكاليف، وقد أيدت هذا الاحتمال كثير من التجارب الاندماجية الناجحة، مع عدم نكران

أن الآثار على هذا المتغيرات أو بعضها قد تكون سلبية، وهناك دراسات تطبيقية تثبت تحقيق النجاح والمزيد منه لمشروعات وطنية من قبل ما جرى على المشروعات العالمية، فلم تفلح هذه المشروعات ولم تنهار، وإنما أعادت النظر في سياساتها وبرامجها واستطاعت أن تظل عاملة في السوق، بل ازدادت قوة ونمواً، وقد قدم الأهرام في عدده الصادر في ١٦/٦/١٩٩٩ عرضاً لبعض تلك الدراسات للدكتور صلاح جمعة بعنوان «الشركات المحلية وتحدي البقاء في ظل العولمة».

وفي هذا العرض أشار الكاتب إلى ما هنالك من دراسات أجنبية معمقة في هذا الموضوع ومن أهمها ما نشرته مجلة جامعة هارفارد للإدارة في إبريل ١٩٩٩، كان محورها عدد من شركات محلية في بعض دول العالم مثل الهند وروسيا وتشيكوسلوفاكيا تمكنت من استغلال بعض المميزات لها والتي هي في نفس الوقت نقاط ضعف للمشروعات العالمية، واستفادت منها في تدعيم وترسيخ وجودها في السوق من خلال تغيير في استراتيجياتها المنصرفة إلى الصيانة وشبكة خدمة العملاء، وإلى الانصراف إلى إنتاج بعض ما كانت تنتجه من قبل. وإلى التركيز على خدمة شرائح معينة لا تهتم بها المشروعات العالمية.

ومعنى ذلك أنه ليس بالضرورة أن تحدث الاندماجات العالمية أثراً سلبية على أداء المشروعات المحلية. بل قد يكون العكس طالما أن هذه المشروعات لديها الإدارة الجيدة، ولديها العزيمة والإصرار على البقاء والنجاح والاستفادة من دروس التاريخ، والتي تفيد أن الصغير المجتهد يمكن أن ينهض بل ويسود في وجه الغازي الكبير. وكل هذا لا يقلل من خطورة عمليات الاندماج على المشروعات المحلية، حتى المندمج منها في المشروعات العالمية، حيث إنه معرض بين لحظة وأخرى إلى تحويل

المشروع العالمي لنشاطه من هذا الفرع الوطنى إلى فرع آخر في دولة أخرى، مما يرتب إغلاق هذا الفرع الوطنى وما ينجم عن ذلك من مضار مادية وبشرية، كما حدث في سوق الدواء مع بعض الشركات العاملة فيه، ومن الواضح أن شركة مصر للطيران سوف تتأثر كثيراً بالتحالفات العالمية التى تمت في مجال النقل الجوى، ويعد هذا ضمن العوامل التى دفعتها إلى أن تصبح شركة قابضة تضم عدداً من الشركات الخاصة طبقا لما ذكرته مجلة البورصة في عددها ١٩١ في ٢٠٠١/١/٨، ص ١٥. ولا شك أن المصارف الوطنية سوف تتعرض لمصاعب عديدة من جراء ما يجرى حثيثاً بين المصارف العالمية من اندماجات الأمر الذى يزيد من قدراتها في جذب المزيد من الإيداعات المحلية. واستخدامها بما يحقق مصالحها حتى ولو بتوظيفها خارج مصر.

٣- تأثير الاندماجات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصرى

في البداية تجدر الإشارة إلى ما هنالك من ندرة تكاد تكون مطلقة في الدراسات التى تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل والتى أتيح للكاتب الإطلاع عليها. ولعل من أوسع الدراسات التى تعرضت لذلك بصورة صريحة ومفصلة إلى حد ما دراسة د. رفعت العوضى بعنوان «التكتلات الاقتصادية العالمية وأثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية» وقد سبق أن أشرنا إليها سلفاً.

وقد ذهبت هذه الدراسة إلى أن تأثير الاندماجات العالمية في المشروعات على الاقتصاد المصرى هو تأثير سلبي في كل جوانبه، ومنطلق هذه الدراسة أن أثر الشركات العالمية في الاقتصاد المصرى هو أثر سلبي.

وبالتالى فكلما حدث بينها اندماج وتحالف زادت قوتها، ومن ثم زاد أثرها قوة في سلبيته. فإذا كان هناك ضعف في القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فإن هذه الاندماجات ستزيده ضعفاً على ضعف وتوسع من الفجوة التنافسية، لما يحدثه الاندماج من مزيد من القدرة على تخفيض التكاليف وتحقيق الجودة العالية. وتخفيض الأسعار.

وإذا كانت هناك فجوة تكنولوجية فإن هذه الفجوة ستزداد، لما يوفره الاندماج لهذه الشركات من مزيد من الموارد والطاقات اللازمة للمزيد من عمليات البحث والتطوير.

وإذا كانت هناك فجوة داخلية فإن هذه الاندماجات سوف تزيد منها لما تحدثه من ضخامة في العوائد المتحققة في تلك الشركات.

وإذا كانت هناك تبعية اقتصادية فإن الاندماجات سوف تزيدها، ومن ثم المزيد من تدهور سعر صرف الجنيه، وهكذا خلصت هذه الدراسة إلى أن آثار الاندماج على الاقتصاد المصرى هي كلها آثار سلبية. ولا شك أن لنتائج هذه الدراسة جانباً من الصواب، لكن يلاحظ عليها التعميم والإطلاق، كما أنها توحى بالتوجيه بعدم التعامل مع هذه الشركات، وهذا لم يعد مقبولاً ولا ممكناً، ثم إنها ركزت على الأجل القصير وأهملت الأجل المتوسط والأجل الطويل، حيث يمكن فيهما تحول هذه الآثار السلبية بفرض التسليم بها إلى آثار إيجابية. وبالتالي تضيق هذه الفجوات بدلاً من توسعها.

واعتقد أن الأثر من حيث نوعه ومن حيث حجمه يتوقف بدرجة أساسية على موقف الدولة وأيضاً موقف المشروعات الوطنية، ومن خلالهما يمكن أن تكون الآثار في غالبيتها إيجابية إذا ما أمكن جعل هذه المشروعات بما

تنتجها من منتجات جيدة المستوى ومعتدلة السعر وبما تمتلكه من خبرات جيدة في عمليات التسويق العالمي، في خدمة الصادرات المصرية، ورغم وجود قيود على الحكومات في حمل هذه الشركات على تصدير حصة من إنتاجها^(٧٣) فإن الحكومة، كما سمعنا وقرأنا في وسائل الإعلام حرصت على التأكيد على قيام هذه المشروعات بالإسهام في الصادرات وفي تحسين المهارات والخبرات وفي توفير التكنولوجيا المناسبة.

ومهما يكن من أمر فإن للاندماجات تأثيرها الإيجابي والسلبى معاً، والعبرة في تعظيم الأثر الإيجابي وتقليل الأثر السلبى، وهذا متوقف على الحكومة والمشروعات الوطنية بالدرجة الأولى.

ومن الملاحظ أن لهذه المشروعات وما يجرى بداخلها من اندماجات تأثيرات مالية وضريبية، وأيضاً على الميزان التجارى. وذلك من جوانب متعددة منها ما يعرف بسعر التحويل Transfer Pricing حيث أصبحت هذه الشركات ومن خلال الاندماجات تنتج السلع والخدمات مجزأة في أكثر من بلد، كما سلفت الإشارة، فكل فرع في دولة ينتج جزءاً من السلعة. وينقل من هذا الفرع إلى فرع آخر في دولة أخرى، ومعنى ذلك ضرورة وجود سعر بيع لهذه الأجزاء. والمعروف أن السوق لا مدخل له في تحديد هذا السعر، وإنما الذى يقوم بتحديدته هو الشركة الأم، طبقاً لما تراه من مصلحة خاصة بها أو بأحد الفروع بغض النظر عن مصلحة الفرع أو البلد المضيفة، وعادة ما تستخدم الشركة الأم آلية السعر لتحقيق مكاسب ضريبية ومالية، ولتدعيم موقف بعض الفروع، ولزعزعة موقف البعض الآخر، وفي النهاية فإن هذه العملية عادة ما ينجم عنها استنزاف المزيد من الفائض الاقتصادى في الدول النامية، وعدم سيطرة الدولة على بعض بنود صادراتها وواراداتها^(٧٤)، وهذه من المسائل التى يجب على الدولة مراعاتها

بكل دقة عند إبرام الاتفاقيات مع هذه الشركات وكذلك أثناء عملها، ومنها ما يرجع إلى المزيد من هيمنة هذه المشروعات العالمية على السوق العالمي، ومن ثم صعوبة دخول منتجات المشروعات الوطنية فيها.

وغالبا ما يكون للاندماجات لدى هذه المشروعات تأثيرات قد تكون قوية على السياسات الحكومية في المجال المالي وفي المجال النقدي، من حيث حجم ومكان ونوعية الاتفاق العام، ومن حيث طبيعة الضرائب وأنواعها وأسعارها. ففي سبيل قيام فروع لهذه الشركات في الداخل أحيانا ما تقوم الحكومة تلبية لرغبة هذه الشركات، بتحديد نفقاتها وضرائبها بالشكل الذي يحقق رغبات هذه الشركات رغم ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على المجتمع وعلى الاقتصاد القومي. ولا يقف الأمر في ذلك عند مرحلة ما قبل قيام الفروع الجديدة بل يستمر حال قيامها^(٧٥).

وأيضاً للاندماجات تأثير ملحوظ في سياسة الدولة حيال ما يعرف بالخصخصة والتي تجرى على قدم وساق بدوافع محلية وتحريض عالمي، وبطريقة غير مباشرة من الشركات العالمية، لأن ذلك يتيح لها الاستحواذ على العديد من المشروعات الوطنية أو على الأقل المشاركة معها بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تمارس هذه الشركات مزيداً من الضغوط على الحكومة بما يحملها على الإسراع بعمليات الخصخصة وتوسيع نطاقها بحيث تعم كل أو معظم المرافق وليس فقط المشروعات الاقتصادية، وغالباً ما يكون لهذه الشركات حضور قوى في معظم الحالات فكثيراً ما نجد الخصخصة لمستثمر رئيسي وهو في العادة شركة من هذه الشركات أو وسيطاً لها، وفي حالات كثيرة قد لا يكون ذلك في مصلحة الاقتصاد القومي^(٧٦).

خلاصة القول

إنه من المحتمل القوى أن يكون للاندماجات والتكاملات التي تقوم به المشروعات العالمية آثار متفاوتة في حدتها وفي نوعيتها على الاقتصاد المصرى. ولتنظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات فإن الأمر يقتضى مواجهة رشيدة تقوم على العديد من المرتكزات، كما سنشير في فرع لاحق.

* * *

الفرع الخامس

اندماج المشروعات - رؤية إسلامية

في بحث عن ظاهرة الاندماج، وما لها من آثار، والتعامل السليم معها قد يكون من المفيد إن لم يكن من المهم الإشارة إلى موقف الاقتصاد الإسلامي من هذا الموضوع من باب تتميم الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقر النظام المزدوج للملكية، فهناك ملكية خاصة، وهناك ملكية عامة، وهو في مجال الملكية الخاصة نجده يعترف بها وبأهميتها ودورها ويحيطها بسياج من الضوابط والقواعد التي تحافظ لها على وظيفتها الخاصة والعامة على الوجه المرغوب فيه.

ثم إنه يقر بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل جوانبها ويحول دون أدنى مساس بها طالما كانت في إطار من الضوابط الشرعية.

والإسلام في هذا يقدم العديد من القواعد والضوابط، والتي منها المحافظة على الأموال وعدم إضاعتها وتبديدها، ومنها ضرورة تنمية الأموال وحسن استغلالها واستثمارها، ومنها ضرورة مراعاة الآثار الخارجية عند استغلال وتنمية الأموال، وعدم الأضرار بالغير، فلا ضرر ولا ضرار، والضرر العام يدفع بالضرر الخاص عند التعارض. وغير ذلك من القواعد التي تحمي الملكية الخاصة وتحافظ عليها من الانحراف عن وظيفتها ومسارها الصحيح.

وفى ضوء ذلك يمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامى من عمليات الاندماج والتكامل بين المشروعات، إن الأمر فى ذلك محكوم بهذه المبادئ والضوابط، وبالتالي فهو متوقف على النتائج المترتبة أو المتوقعة منه، فإذا كانت سلبية فهو مرفوض ومحرم، وإن كانت إيجابية فهو مرغوب فيه ومطلوب، وإذا كان فيها الإيجابى وفيها السلبى، فهو محكوم بعملية الترجيح وانحياز الحكم للرأى، فإن غلبت الإيجابيات كان مطلوباً ومقبولاً وإن غلبت السلبيات كان مرفوضاً، فالعبرة فى نظر التشريع الإسلامى فى مختلف فروعها بالرأى من المصالح والمفاسد.

إن الاندماج يمكن أن يرفع الكفاءة ويحسن الإنتاجية ويخفض التكاليف ويوسع من قاعدة التوظيف والاستثمار، وهو بذلك محل ترحيب إسلامى، لأنه يحقق مقاصد الإسلام فى المحافظة على الأموال وحسن تنميتها. كما يمكن أن ينبج من الاندماج التحكم فى السوق والنزوع نحو الاحتكار وما قد ينبج عنه من مفاسد ومضار من تقليل للإنتاج وللعرض، ومن رفع للأسعار، ومن حرب ضروس على الغير وإلحاق الضرر به، وهو بذلك محل رفض وحظر إسلامى، وللفقه الإسلامى تحليلاته المفصلة حيال الاحتكار وأنواعه وصوره ونتائجه ومن ثم الحكم الشرعى له. وما عمليات الاندماج والتكامل بين المشروعات من الاحتكار ببعيدة. ومن عظمة الفقه الإسلامى أنه لم يحظر كل عمليات الاحتكار بكل صورها وأصنافها إذ هى فى حالات غير قليلة قد تكون مفيدة غير ضارة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المجتمع الإسلامى فى عصوره السالفة القديمة قد عرف صوراً من اندماج المشروعات وتكتلاتها وصلت إلى حد التواطؤ المنظم الذى يعرف حالياً بالكارتل والترست ويعرف اليوم بالتحالفات والمشاركات والتكتلات. وقد نقل لنا كل من الإمام ابن تيمية^(٧٧) والإمام ابن القيم^(٧٨) صوراً حية فى هذا الشأن، موضحين ما وراءها من تأثيرات ضارة

بالغير من مشروعات ومستهلكين. فهناك تهديد للغير من المنتجين بالخروج من السوق وهناك تهديد للمستهلكين برفع الأسعار وتقليل المعروض. ومن اللافت للنظر أنهما قد أشارا إلى أن مواطن التحالف والتواطؤ هذه لا تقف عند المشروعات السلعية بل تتعداها إلى المشروعات الخدمية.

كما أنها لا تقف عند جبهة المشروعات بل تتعداها إلى جبهة المستهلكين، بمعنى أنه إذا كان هناك تواطؤ من قبل العرض فهناك أيضاً تواطؤ من جهة الطلب، وكلاهما مرفوض إذا ما ترتب عليه إلحاق الضرر بالغير. ثم إنهما قد بينا أن على الحكومة منع كل هذه الممارسات. مما يذكرنا بما جرى اليوم من قيام الدول بسن التشريعات الحامية للمنافسة والممانعة للاحتكار.

ولعمليات الاندماج والتكامل المعاصرة بعد جديد يظهر من تملك الأجانب لمشروعات وأصول اقتصادية وطنية، وموقف الإسلام من ذلك نابع مما ينجم عنه من نتائج، فلا شك أنه قد يحقق مصالح للمسلمين، ولا شك أيضاً أنه قد يجلب مفاصد وشروراً عليهم من حيث تهديد استقلالهم وسيادتهم وتعرضهم للتبعية ولضياح الأموال وأيضاً قد يعرض أخلاقهم واجتماعياتهم وتقافاتهم للمخاطر. ولذلك فإن الإسلام لا يرفض هذا السلوك من حيث المبدأ كما أنه لا يجيزه على إطلاقه، وإنما هو ممكن ومقبول في ظل الضوابط والقواعد والقيود التي تعظم من فوائده وتقلل من مثالبه^(٧٩). ولعل من الآليات ذات الفعالية العالية في حماية البلاد الإسلامية من هذه المخاطر والشور آلية التكتل الاقتصادي الإسلامي واستخدام كل ما هو ممكن ومتاح من صورته والإصرار على تحقيقه مهما كانت العقبات والصعاب. والمعروف أن الإسلام ينظر للعالم الإسلامي كله على أنه أمة واحدة وإن صار ذا دول أو أقاليم، وأنه يحبب ويحث ويأمر بإقامة التعاون الحميم بين أقاليم أو حتى دول هذه الأمة في كل المجالات، ولا سيما في المجال الاقتصادي.

.

الفرع السادس

عناصر أساسية في التعامل الجيد مع ظاهرة اندماج المشروعات العالمية

في ضوء معرفتنا بهذه المشروعات العالمية وما لها من سطوة وجبروت، وما يجرى بينها ليل نهار من اندماجات وتكاملات وتحالفات، وفي ضوء التقييم السليم لأثر هذه المشروعات وما يجرى بينها على الاقتصاد المصرى والذى يؤمن بأنه أثر مزدوج له وعليه، له إيجابياته وله سلبياته، في ضوء ذلك كله فإن النهج السديد المقبول المرضى، والممكن في نفس الوقت للتعامل معها لا يكون بخلق الباب كليةً أمامها، فلسنا في وضع يُمكننا من ذلك، وما هو أقوى منا بكثير من دول مثل الصين والهند، وغيرها لم يسلكا هذا المسلك، ثم إن ذلك يحرمانا من فوائد كثيرة ومزايا ومنافع مهمة لا نستغنى عنها. كما أنه لا يكون بفتح الباب على مصراعيه لكل طارق، بغض النظر عن نوعية تعاملاته ومجالات عمله وأساليبه ومدى جديته ومستوى ونوعية سمعته، بمقولة أننا في حاجة ماسة إلى رعوس أموال وتكنولوجيا وخبرات ومهارات، فالكثير من هذه المشروعات قد لا يحقق لنا شيئاً من ذلك. إن المنهج السديد هو ما يركز على مبدأ تعظيم المنافع وتذنية المضار، ويمكن تحقيق ذلك بتوفر عناصر، منها ما يلي:

١- دور حكومى فعّال، ينبغى أن يكون واضحاً تماماً أن تخلى الحكومة عن دورها في هذا الشأن هو نهج بالغ الخطأ، كما أن قيامها بدور غير سديد هو أيضاً نهج بالغ الخطورة، ومهما اتجهت الحكومة ناحية السوق

والقطاع الخاص، ومهما كُشِّت من دورها في المجال الاقتصادي فليس من الصحيح في شيء ألا تقوم بهذه الوظيفة المهمة والمتمثلة في إدارة عملية العولمة وخاصة ما يتعلق منها بالشركات متعددة الجنسية.

ودور الحكومة في هذا الشأن ذو شقين؛ الشق الأول يتعلق بالمشروعات العالمية التي تعمل في مصر أو التي تريد العمل بها وما تمارسه من اندماجات قد تكون عالمية وقد تكون محلية. والشق الثاني يتعلق بالمشروعات الوطنية، أما الشق الأول فعلى الدولة أن تستخدم كل ما هو متاح لها من حقوق في ظل الاتفاقيات الدولية السائدة^(٨٠). لتجعل من هذه المشروعات العالمية وما تقوم به من سلوكيات يصب في خدمة الاقتصاد القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بعبارة أخرى في خدمة التنمية الشاملة. وذلك من خلال ما تبرمه معها من اتفاقيات وتعاقبات تتعلق بالعمالة والتصدير والاستيراد واستقدام رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومجالات العمل والبحث، وقضية الضرائب والإنفاق العام وتصدير الأرباح وغير ذلك، ومن خلال ما تقوم به من متابعة جادة وقوية لهذه المشروعات وممارساتها، وأمامها في ذلك وسائل وأدوات الترغيب والترهيب والمنع، وعليها أن تضع الإطار التشريعي الواضح الصريح وكذلك القواعد المحددة والإجراءات الميسرة. وعليها أن تنظر في كل حالة بعينها وتقدم لها ما يناسبها من آليات ومواقف فتستخدم الحوافز في موضعها دون إسراف أو تقتير، وتحدد لكل حالة نوعية الحوافز المناسبة ومقدارها^(٨١). خلاصة القول إنه إذا كان مطلوباً ومحموداً من الحكومة أن ترفع يدها وعينها عن بعض الأنشطة الاقتصادية فليس لها أن تفعل ذلك في مجال العلاقات

الاقتصادية الدولية ودخول الشركات والمشروعات إلى السوق
المصرى.

٢- أما الشق الثانى من الدور الحكومى في هذا الشأن فهو ما يتعلق
بالمشروعات الوطنية ويتمثل هذا الدور باختصار في دعمها بكل قوة
من جهة وتقويتها بكل حسم من جهة أخرى. فلا تترك وشأنها لتعمل
ما يحلو لها ولتواجه العقبات والمشكلات بمفردها. وبوجه خاص عليها
أن تبذل جهداً بارزاً ومؤثراً في إعادة هيكلة هذه المشروعات والعمل
على إصلاحها، وخاصة ما يتعلق بتشريعاتها وتنظيمها، وتقرمها، وكل
ذلك لا يمكنها من القوة اللازمة لمواجهة هذه القوة الهائلة للمشروعات
العالمية. وعلى الدولة أن تقدم كل ما يمكن تقديمه من أوضاع لقيام
تكتلات بين هذه المشروعات، وفي الوقت ذاته عليها مراعاة عدم
ظهور احتكارات ضارة. وتوصى الدراسات المتعددة بأهمية قيام
اندماجات وتحالفات بين المشروعات المحلية^(٨٢)، ويلاحظ أنه في سبيل
اكتساب المشروعات الوطنية المزيد من القدرة التنافسية قد غضت
بعض الدول الطرف عن المنع الحاسم لقيام عمليات اندماج بينها وما قد
تجره من صور احتكارية كما هو الحال في الولايات المتحدة، على أن
ذلك لا يعنى نقل التجربة بحذافيرها، فالظروف المحيطة مختلفة إلى حد
كبير. ومهما يكن من أمر فنحن أمام معادلة صعبة إذ كيف نحقق
للمشروعات المزيد من القوة والضخامة لتعزيز موقفها حيال
المشروعات العالمية واندماجاتها، وكيف نضمن في نفس الوقت حماية
المنافسة ومنع الاحتكار. وعموماً فلا بد من مراعاة حقوق المستهلكين
من جهة وحقوق المشروعات من جهة أخرى، والوعى الجيد بأنه في

حالات غير قليلة وخاصة في الأجل القصير قد تكون المصالح متعارضة.

٣- إقامة نهضة حقيقية نوعية في مجال التعليم والبحث العلمي، ووضع استراتيجية قومية متكاملة لإحداث نهضة تكنولوجية متقدمة في المجالات المادية وغيرها، بحيث تجد المشروعات الوطنية ما تحتاج من خبرات ومهارات كما تجد المنتجات والأساليب المتطورة، فذلك من خيرة الوسائل للمزيد من العمالة والمزيد من التصدير والمزيد من الاستثمارات الناجحة المحلية والعالمية.

٤- مراعاة أقصى درجات الحيطة والحذر وبعد النظر فيما يجرى من عمليات الخصخصة، حتى لا تسلم الحكومة المشروعات العامة هدية ثمينة لمشروعات أجنبية لا يرجى من ورائها نفع حقيقى للمجتمع، بل قد تجلب عليه المزيد من المضار، وللمشروعات الأجنبية في الحصول على ذلك العديد من الوسائل المباشرة وغير المباشرة والظاهرة والمستترة. وأعتقد أن هذا الجانب بمفرده كفيل بضرورة إعادة النظر بشكل جذري وسريع فيما يجرى حالياً حيال هذه العملية، لما لها من مخاطر قد تكون جسيمة على المدى البعيد.

٥- حماية المستهلك من جهة وترشيد استهلاكه من جهة أخرى، حتى لا يقع فريسة لممارسات احتكارية محلية أو أجنبية وحتى لا يندفع وراء كل وافد من سلع وخدمات مهما كان فيها من ضرر. وهذه مسؤولية الدولة بمختلف أجهزتها من جهة، ومسئولية المجتمع المدنى بنقاباتة وجمعياته ومؤسساته من جهة أخرى.

٦- العمل الحثيث والجاد على إقامة تكتل عربي وأفريقي وأسيوي على مستوى الدول وعلى مستوى المشروعات، لما في ذلك من تقوية الحكومات والدول من جهة، وتمهيد الطريق أمام المشروعات الوطنية كي تنمو وتقوى وتنتشر من جهة أخرى.

٧- العمل الجاد الحثيث على تدعيم الحرية الديمقراطية والمشاركة السياسية الحقيقية، لأن ذلك هو الضمانة الوحيدة لقيام الدول بدورها المطلوب على الوجه المرضي، كما أنه الضمانة لتماسك وتأزر الجبهة الداخلية وكل فئات المجتمع حيال كل خطر سواء كان مصدره جهات خارجية أو مصدره بعض الفئات ذات المصالح الخاصة والتي قد تكون متفقة مع ميول ورغبات المشروعات العالمية.

٩- وجود سياسات اقتصادية، مالية ونقدية وتجارية ودخلية رشيدة، توفر المزيد من المدخرات الوطنية والمزيد من الاستثمارات الوطنية، وبالتالي تخفف من الحاجة الشديدة إلى الشركات العالمية بل وتجعلها هي التي تجيء مهرولة إلى العمل في السوق المصري حتى بغير حوافز كثيرة، كما أفادت تجربة دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت أوالاً؛ مدخراتها واستثماراتها الوطنية فجذبت بذلك الشركات العالمية^(٨٣).

وأيضاً تشجع التصدير من جهة، وتحد دون قيود وإجراءات، من الاستيراد من جهة أخرى، وتحقق الاستقرار لقيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً.

وبذلك كله يتوفر المناخ المناسب لهذه المشروعات العالمية، وأيضاً لقوة موقف الدولة في التعامل معها. ومن ثم عدم تقديم المزيد من الحوافز

التي قد يكون لها من الأضرار ما يفوق ما تحققه من عوائد، بل إن سياسة الحوافز هذه قد تهزم نفسها وتحول دون تحقيق مقصودها^(٨٤).

١٠- وأخيراً ضرورة الاهتمام الكبير بالنواحي الدينية والأخلاقية على كل المستويات، وإحياء روح الانتماء وروح المثابرة والإصرار على النجاح وقيم الاعتدال الاستهلاكي وعدم الإسراف والابتعاد عن المظاهر والتقليد، وأيضاً غرس روح مراعاة المصالح الاجتماعية والبيئية وعدم الاستهانة بها في سبيل تحقيق المآرب الخاصة. وغرس روح العزة والكرامة الوطنية وقيمة التفوق الوطني على مختلف الأصعدة.

* * *

الخاتمة

في ختام هذا البحث الموجز الذى تناول موضوع الاندماجات في المشروعات العالمية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى، والذى استعرض الموضوع من جوانبه المختلفة في حدود القيود التى أشير إليها فتناول هذه المشروعات العالمية من حيث مصطلحها ومن حيث مفهومها ومضمونها ومن حيث سماتها وخصائصها ثم من حيث دورها الاقتصادى على المستوى العالمى وعلى مستوى الدول النامية، وبعد هذا الاستعراض السريع الذى قصد به مجرد التعريف بهذه المشروعات التى يخضع سلوكها الاندماجي الراهن للدراسة تعرض البحث لموضوع الاندماج في هذه المشروعات فطرح المصطلحات السائدة، وأيضاً المفاهيم والصور والأنواع، ثم حاول في فرع مستقل التعرف على الأسباب والعوامل التى أدت إلى هذا السلوك، أو بعبارة أخرى حاول تفسير هذا السلوك. وبعد ذلك انتقل إلى محاولة التعرف على الآثار المحتملة لهذا السلوك على الاقتصاد المصرى من خلال تأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة.

ثم انتقل بعد ذلك إلى التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامى من ظاهرة الاندماج هذه. وبغير شك فإن هناك آثاراً مرتقبة لهذه الاندماجات على الاقتصاد المصرى، وأن بعض هذه الآثار إيجابية وبعضها الآخر سلبى، ومعنى ذلك ضرورة وجود تعامل صحيح مع هذه الظاهرة بما يزيد من إيجابياتها ويقلل من سلبياتها.

ومن ثم كان من الضروري أن يختتم البحث بتقديم بعض المقترحات والمرئيات حيال هذا التعامل السديد. وتتميز للفائدة ألحق بالبحث بعض الملاحق الإحصائية حول هذه المشروعات العالمية وبعض المشروعات الأخرى وحول ما يجرى فيها من اندماجات.

ومن أبرز نتائج البحث أن الرأي العلمي اليوم يكاد يتفق على أن لهذه المشروعات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الدول النامية عموماً وعلى مصر خصوصاً، وأنه حتى هذه اللحظة فإن آثارها الإيجابية وكذلك السلبية متواضعة ونفس القول يصدق على آثار ما تجرته من اندماجات وتكاملات، فهى آثار محدودة من جهة، ثم إن لها إيجابياتها وأيضاً لها سلبياتها من جهة أخرى.

ولعل من أهم العناصر الأساسية في التعامل الصحيح مع هذا الموضوع هو وجود دور قوى وجيد من قبل الحكومة وعدم ترك ذلك للقطاع الخاص شأنه شأن موضوعات أخرى. وأن هذا الدور يتفرع إلى شعب عديدة منها كيفية التعامل مع هذه الشركات، وأيضاً مع الشركات والمشروعات الوطنية، وأيضاً من خلال السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية السليمة، إضافة إلى صحة وسلامة الجهاز الحكومى والإدارى ورشادة النظام السياسى وقيام مشاركات جادة وحقيقية لفئات الشعب في كل ما يجرى ويدور من قضايا المجتمع.

* * *

الملاحق

-

الملحق رقم (١) عن المشروعات العالمية

نقلاً عن محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل، دراسة مقدمة إلى مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الخاصة بأكثر ٥٠٠ شركة في العالم

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
				الإيرادات:
١١٤٥٤	١١٤٣٥	١١٣٧٨	١٠٢٤٥	* مليار دولار
%٠,٢	%٠,٥	%١١,١	%٨,٠	* النمو عن العام السابق
				الأرباح
٤٥٢	٤٠٤	٣٢٣	٢٨٢	* مليار دولار
%١١,٨	%٢٥,١	%١٤,٧	%١٤,٤	* النمو عن العام السابق
				إجمالي الأصول
٣٤١٨٨	٣٣٢٧١	٣٢١٣٧	٣٠٨٤٨	* مليار دولار
%٢,٨	%٣,٥	%٤,٢		* النمو عن العام السابق
				إجمالي رءوس الأموال
٣٧٢٤	٣٦٢٤	٣٣٤٨	٣٢٢٨	* مليار دولار
%٢,٨	%٨,٢	%٣,٧		* النمو عن العام السابق
				عدد العاملين
٣٦,٨	٣٥,٥	٣٥,١	٣٤,٥	* مليار دولار
%٣,٥	%١,١	%١,٨		* النمو عن العام السابق

المصدر:

FORTUNE, 7 August 1995, 5 August 1996, 4 August 1997 & 3 August 1998

جدول رقم (٢)

أكبر شركات العالم طبقا للدول الرئيسية

(مليار دولار أمريكي)

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
				الولايات المتحدة
١٧٥	١٦٢	١٥٣	١٥١	عدد الشركات
٣٩٧٨	٣٥٤٥	٣٢٢١	٢٩٣٩	الإيرادات
٢٤٦	٢١٦	١٥٨	١٤٢	الأرباح
				اليابان
١١٢	١٢٦	١٤١	١٤٩	عدد الشركات
٢٩٦٣	٣٣١٧	٣٩٨٥	٣٨٠٦	الإيرادات
١٥	٤٠	٣٠	٢٦	الأرباح
				فرنسا
٣٩	٤٢	٤٢	٤٠	عدد الشركات
٨٨٠	٩٣١	٨٨٠	٧٤٢	الإيرادات
٢١	١٠	٣	٤	الأرباح
				ألمانيا
٤٢	٤١	٤٠	٤٤	عدد الشركات
١٠٥٩	١٠٥١	١٠١٧	٨٩٦	الإيرادات
٢٩	٢٥	١٧	١٢	الأرباح
				إنجلترا
٣٥	٣٤	٣٢	٣٣	عدد الشركات
٦٣٨	٥٨٤	٥١٦	٤٥٤	الإيرادات
٤٥	٤٢	٣٨	٣٦	الأرباح

المصدر: مجلة فوربز - الأعداد المشار إليها بالجدول السابق.

جدول رقم (٣)

الشركات العاملة في الفروع الرائدة - ١٩٩٧

(مليار دولار أمريكي)

الأصول	الأرباح	الإيرادات	عدد الشركات	
٩٧٠	٢١	٧٨٢	٢٥	الصناعات الإلكترونية
١٢٥٨	٣٤	١١٥١	٢٥	السيارات
٨٧٠	٤٠	٥٣٤	٢٢	الاتصالات
٣٢٩	١٢	٢٩٤	١٦	الكيمويات
٢١١	٢٤	١٦٢	١٠	الأدوية
١٧٤	(١)	١٥٠	١٠	الصناعات الهندسية
٢٤٢	١٥	٢٦٤	٩	الكمبيوتر
١٥١	٥	١٥٤	٨	صناعة الطائرات
١٩٦	٩	١٤٨	٨	صناعات المعدات الصناعية
٤٢	٣	٤١	٣	صناعة المعدات العلمية
٤١	٥	٥٧	٣	صناعة أدوات التجميل
٤٠	٩	٣٦	٢	الإلكترونيات
٢٦	٤	٢٧	٢	خدمات وبرامج كمبيوتر

المصدر: Fortune, 3 August 1998

جدول رقم (٤)

الشركات العاملة في القطاع المالي - ١٩٩٧

(مليار دولار أمريكي)

الأصول	الأرباح	الإيرادات	العدد	
١٧٣٧٢	٤٩	١٢٤٣	٦٨	بنوك
٢٣٣٥	١٣	٤٢٦	١٩	شركات تأمين
١٧٨٣	١٢	٤١١	١٧	صناديق تأمين
١٤٧٦	١٩	٣٥١	١٦	تأمين تجارى
١٠٩٣	١٠	٩٨	٤	مالية متنوعة
٧٤٧	٥	٧٦	٣	أوراق مالية
١٤٩	٤	٥٦	٢	تأمين تبادلى

المصدر: Fortune, 3 August 1998

جدول رقم (٥)

الشركات العاملة في مجال الطاقة

(مليار دولار أمريكي)

الأصول	الأرباح	الإيرادات	عدد الشركات	
٨٦٤	٥٥	٩٤٥	٣١	تكرير البترول
٧٦٤	٩	٣٠٧	١٦	الغاز والكهرباء
٢٢٨	٥	١١٠	٦	الطاقة
٨٧	١	٦١	٣	إنتاج المعادن والبترول

المصدر: Fortune, 3 August 1998

الملحق رقم (٢)
عن المشروعات العالمية العاملة في مصر

بيان

تطور الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات

حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	قيمة المساهمة	العمالة المصرية	العمالة الاجنبية
حتى عام ١٩٨٠	٤٥	١٩٦٧	٢٨٨١	٥٦٢	١٥٢٠٢	٢٢٨
عام ١٩٨١	٦	١٣٦	٢٧٤	٨٢	٢٤٢٩	٢٢
عام ١٩٨٢	٥	٧٤	١٤٩	٢٢	١٧٩٦	١٢
عام ١٩٨٣	١٢	١٧٨	٢٥٢	٧٢	٢٥٥٩	١١
عام ١٩٨٤	٤	٨٢	١٤٧	٢٥	٩٦٥	٤
عام ١٩٨٥	٥	٥١	١١١	٢٤	٧٨٢	٧
عام ١٩٨٦	٥	٢٥٧	٢٩٠	٢٤٧	٢٨٠	٣
عام ١٩٨٧	٢	١٦٥	٢٢٤	١١٢	٦١٢	١
عام ١٩٨٨	٧	٣٦٩	٧٦٨	١٠٦	١٩٩٨	١١
عام ١٩٨٩	٥	٦١	٩٢	٢٩	٥٦٢	٢٥
عام ١٩٩٠	١	١	٧	١	٢٤٦	٠
عام ١٩٩١	٦	٣٨١	٥٨٠	٢٢٧	١٢٥٩	٣٦
عام ١٩٩٢	١٣	٥٢٤	٦٩٠	٤٨١	٤١٨٦	٥٤
عام ١٩٩٣	٩	٢٤٨	٥٥٦	١٦٥	١٤٧٢	٧٥
عام ١٩٩٤	٦	٩٢	١٨٢	٢٧	٢٨١	١٦
عام ١٩٩٥	٥	١١٩	٢١٠	٥٤	٦١٥	٢٩
عام ١٩٩٦	٩	٢٠١	٥١٩	٩٢	١٠٨٨	٦١
عام ١٩٩٧	٢	١٥	٢٠	١٤	٤١٧	٣
الإجمالي	١٤٧	٤٩٢٢	٨٠٥٢	٢٤٢٤	٣٧١٥١	٥٩٨

بيان إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات

التي بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٢/٣١/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

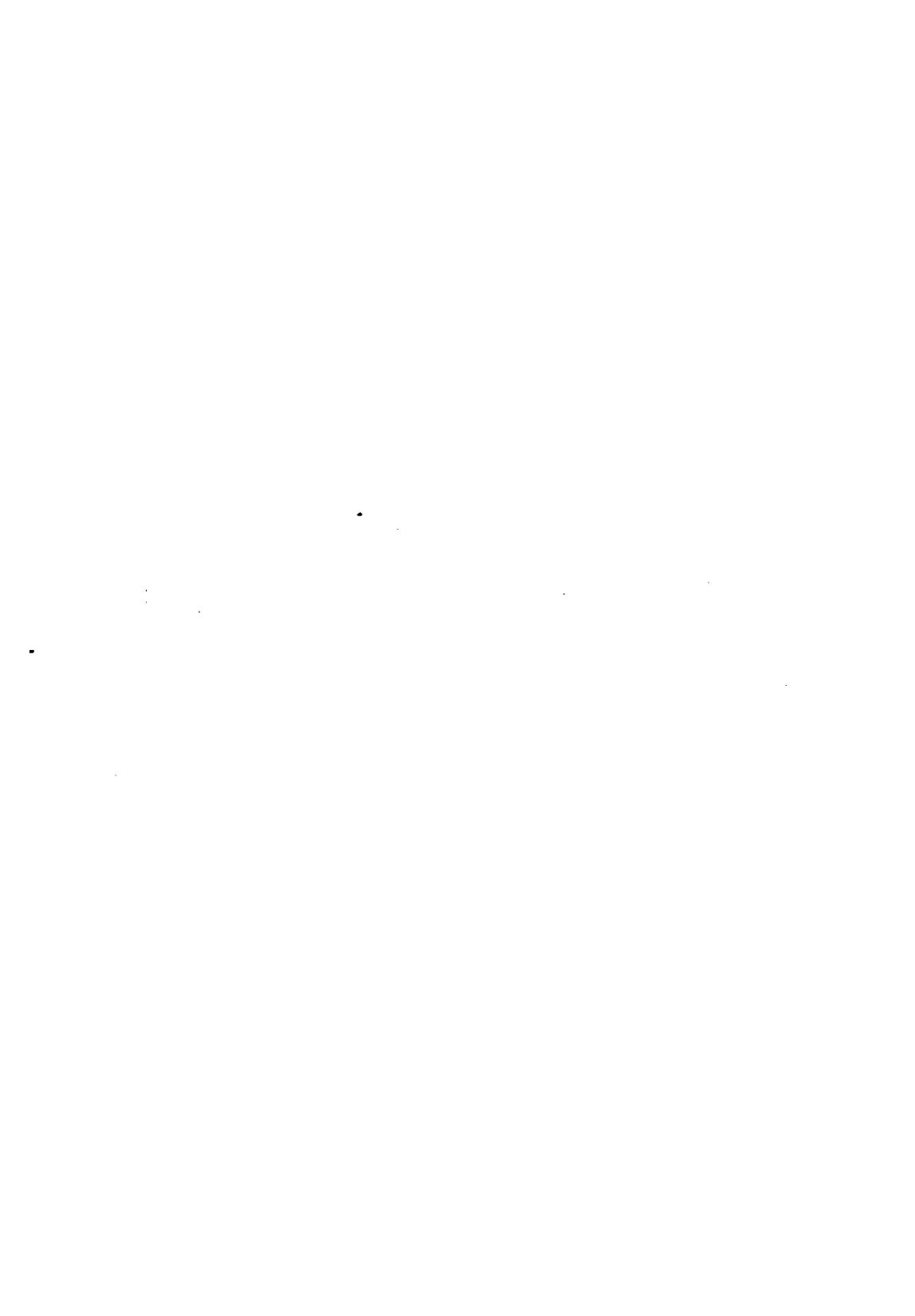
إجمالي العمالة	العمالة الأجنبية	العمالة المصرية	قيمة المساهمة	التكاليف الاستثمارية	رأس المال المصدر	عدد الشركات	الأنشطة
١٨٧٨	٦	١٨٧٢	١٩٧	٣٦٨	٢١٨	٧	صناعات الغزل والنسيج
٥٣٠٣	٨٧	٥٢١٦	٥٠٥	٩٧٤	٦٨٧	٢٤	الصناعات الغذائية
٦٣١٤	١١٦	٦١٩٨	٧١٨	١٢٥٦	٨٢١	٢٩	الصناعات الكيماوية
٩٠٧٨	١٢٦	٨٩٥٢	٤١٣	٢٣٧١	١١٠٣	٤٣	الصناعات الهندسية
٢٠٧٥	٢٣	٢٠٥٢	١٠٦	٤٠٠	٣٤١	١٠	صناعات مواد البناء
٦٧٩٠	٢٠٧	٦٥٨٣	٢٣٠	١٨٠١	١٢٧٢	١٧	الصناعات المعدنية
٥٣١١	٢٣	٥٢٧٨	٢٠٥	٨٨٣	٤٨٠	١٧	الصناعات الدوائية
٣٧٧٤٩	٥٩٨	٣٧١٥١	٢٤٧٤	٨٠٥٣	٤٩٣٣	١٤٧	الإجمالي

المحقق رقم (٢)

أهم الاندماجات في المشروعات العالمية

نقلاً عن بنك مصر - مركز البحوث، أوراق بحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي المصري (العدد: ٥)

سنة ١٩٩٩، وتصويراً من مجلة The Banker, July, 1999



بيان بأهم وأحدث عمليات الدمج فى العالم

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدمج	الدمدوج		
١	First Union Corp	First Fidelity Bancorporation	٥,٥٦ بليون دولار	٩٥/٥/١٩
٢	Firist Chicago Corp	NBD Bancorp	٥,١١ بليون دولار	٩٥/٧/١٢
٣	Chemical Banking Corp	Chase Manhattan Corp	١١,٣٦ بليون دولار	٩٥/٨/٢٨
٤	Wells Fargo and Company	First Interstate Bancorp	١٢,٣١ بليون دولار	٩٦/١/٢٤
٥	Nations Bank Corp	Boatmen's Bancshares	٩,٧٥ بليون دولار	٩٦/٨/٣٠
٦	Washington Mutual	Great Western Financial Crop	٧,٠١ بليون دولار	٩٧/٣/٦
٧	First Bank System	US Bancorp	٩,٠٩ بليون دولار	٩٧/٣/٢٠
٨	Nations Bank Corp	Barnett Banks	١٥,٥٠ بليون دولار	٩٧/٨/٢٩
٩	Weill's Travelers Group	Salomon Bros	١٥,٥٠ بليون دولار	سبتمبر ٩٧
١٠	Nomura (The Japanese Investment Bank)	The Australian Brewing Group and Grand Metropolitan of the UK Merita	١,٩ بليون دولار	٩٧/٩/٢٢
١١	(بنك سويدى)	Merita (مؤسسة مالية فنلندية)	١٠,٦ بليون دولار	٩٧/١٠/١٣

م	أطراف عمليات الدمج		تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة	قيمة الصفقة
	الدمج	الدمج		
١٢	Union Bank Of Switzerland (UBS)	Swiss Bank Crop (SBC)	٩٧/١٢/١٨	٦٠٠,٠ بليون دولار
١٣	Thai Danu Bank (بنك تجارى فى تايلاند)	The Development Bank of Singapore (DBS Bank)	٩٧/١٢/٢٢	١١٤,٠ مليون دولار
١٤	Rheox Chemicals	UK Group	٩٧/١٢/٣١	٤٦٥,٠ مليون دولار
١٥	Styrenix Kunststoffe	BP Vhemicals (شركة ألمانية)	٩٧/١٢/٣١	٢٠٠,٠ مليون دولار
١٦	Bank of South east Asia (BSA) (بنك تجارى فى الفلبين)	The Development Bank of Singapore (DBS Bank)	٩٨/١/١٤	٣٩ مليون دولار
١٧	California-based Computer Sciences (CSC) (مجموعة لخدمات الكمبيوتر)	Computer Associates of The US (CA) (كبرى شركات العالم فى الـ Soft Ware)	٩٨/٢/١٧	٩,٨ بليون دولار
١٨	Cowen and Company (شركة مصرفية إستثمارية بأمريكا)	Societe Generale (بنك فرنسى)	٩٨/٢/٢٣	٥٤٠ مليون دولار
١٩	Somatogen, The Biotechnology Group	Baxter, The Illinois-Based Pharmaceutical Company	٩٨/٢/٢٥	١,٨٩ مليون دولار

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدمج	الدامج		
٢٠	ING (مجموعة هولندية تعمل في المجال المصرفي والتأمين وإدارة الأصول)	Allgemeine Deutsche Direkt Bank (مصرف ألماني رائد)	١٤٧,٨ مليون دولار	٩٨/٣/١٠
٢١	Price Water House Co. (شركة محاسبة)	Coopers Lybrand Co (شركة محاسبة)	١٣ بليون دولار	٩٨/٣/١٦
٢٢	Ispat International Co. (لصناعة الصلب في بريطانيا)	Inland Steel Co. (لصناعة الصلب في أمريكا)	١,٤٣ بليون دولار	٩٨/٣/١٧
٢٣	Aetna, The US Life and Health Insurer	New York Life Insurance	١,٠٥ بليون دولار	٩٨/٣/١٧
٢٤	Bertelsmann, The German Media Group	Random House The New York- Based, Publisher	٢ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٥	Cendant, The US- Based Direct Marketing Company	American Bankers Insurance of Miami	٣,١ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٦	Cendant, The US Based Direct Marketing Company	National Parking Corporation of the UK	١,٣ بليون دولار	٩٨/٣/٢٣
٢٧	Banques Populaires The Fench Cooperative Banking Group	Natexis, The Paris- Based Business Bank	١,١٤ بليون دولار	٩٨/٣/٢٥
٢٨	Citicorp Financial (شركة أمريكية) Services	Travelers Group (شركة أمريكية)	١٥٥ بليون دولار	٩٨/٤/٦
٢٩	Bank America	Nations Bank	١٣٣ بليون دولار	٩٨/٤/١٤

م	أطراف عمليات الدمج		تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة	قيمة الصفقة
	الدمج	الدمج		
٣٠	Banc One	Firist Chicago NBD	٩٨/٤/١٤	٧٢ بليون دولار
٣١	Credito Italiano (بنك تجارى إيطالى رائد)	Unicredito (مؤسسة إيدخار حكومية)	٩٨/٤/١٦	٢٥ بليون دولار
٣٢	Daimler-Benz Co. (لصناعة السيارات فى ألمانيا)	Chrysler Co. (لصناعة السيارات فى أمريكا)	٩٨/٥/٧	٩٢ بليون دولار
٣٣	American Home Products (AHP)	Monsanto (شركة أدوية أمريكية)	٩٨/٦/١	٣٤ بليون دولار
٣٤	Nation Wide Insurance (شركة تأمين أمريكية)	Allied Group (شركة تأمين)	٩٨/٦/٤	١,٧ بليون دولار
٣٥	Aleatel of France	DSC Communications (شركة معدات إتصالات أمريكية)	٩٨/٦/٤	٤,٤ بليون دولار
٣٦	Fortis (مجموعة خدمات مالية بلجيكية هولندية)	Generale De Banque (مصرف بلجيكي)	٩٨/٦/٥	١٣ بليون دولار
٣٧	Volks Wagen (لصناعة السيارات الألمانية)	Rolls-Royce Motor Cars Co. (لصناعة السيارات الفاخرة فى بريطانيا)	٩٨/٦/٧	٧٠٤ مليون دولار
٣٨	Network Associates of the US (شركة تعمل فى مجال حماية برامج نظم الحاسب)	Dr Solomon's Group of the UK (شركة تعمل فى مجال برامج نظم الحاسب)	٩٨/٦/٩	٦٤٢ مليون دولار

م	أطراف عمليات الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	الدمج	الدموج		
٣٩	AT&T (كبرى شركات الإتصالات بأمريكا)	Telecommunications Inc (TCI) (أكبر شركات الكابل التليفوني بأمريكا)	٤٥,٥ بليون دولار	٩٨/٦/٢٤
٤٠	Assicurazioni Generali (شركة تأمين إيطالية)	Banca Svizzera (BSI) (مصرف خاص سويسرى)	١,٢٧ بليون دولار	٩٨/٧/١
٤١	Johnson&Johnson (مجموعة لمنتجات العناية الصحية)	Depuy (شركة أدوية سويسرية تابعة تعمل في صناعة منتجات الأرتوبيديا معالجة التشوهات*)	٣,٥ بليون دولار	٩٨/٧/٢١
٤٢	Bell Atlantic (شركة أمريكية للإتصالات المحلية)	GTE (شركة أمريكية للإتصالات المحلية)	١٢٠ بليون دولار	٩٨/٧/٢٨
٤٣	PHILIPS (المجموعة الهولندية للإلكترونيات)	ATL Ultrasound (مجموعة متخصصة في التكنولوجيا)	٨٠٠ مليون دولار	٩٨/٧/٢٩
٤٤	Paul Allen (مؤسس شركة ميكروسوفت مع بيل جيتس وصاحب محفظة كبيرة لمجموعة شركات خدمات التكنولوجيا)	Charter Communications (عاشر أكبر شركة لأعمال الكابلات في أمريكا)	٤,٥ بليون دولار	٩٨/٧/٣٠
٤٥	British Petroleum (BP)	Amoco of the US	٥٠ بليون دولار	٩٨/٨/١١

تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة	قيمة الصفقة	أطراف عمليات الدمج		م
		الدمدوج	الدامج	
٩٨/٨/١٧	١,٣ بليون دولار	Eastern Environmental Services (شركة لخدمات البيئة في أمريكا)	Waste Management of Houston (شركة أمريكية تعمل في تصنيع القمامة)	٤٦
٩٨/٨/١٨	١,٢٤ بليون دولار	London & Manchester (L&M) (شركة خدمات تأمين محلية)	Friends Provident (شركة بريطانية للتأمين على الحياة)	٤٧
٩٨/٨/٢٠	١٨ بليون دولار	Sun America (شركة إيدار للمعاشات)	American International Group (شركة تأمين أمريكية)	٤٨
٩٨/٨/٢٧	١,٨٥ بليون دولار	Berg Electronics (شركة أمريكية للمنتجات الإلكترونية)	Framatome Connectors International (شركة فرنسية)	٤٩
٩٨/٩/٩	١,٠٣ بليون دولار	Manchester United Football Club (نادى لكرة القدم ببريطانيا)	British Sky Broadcasting (BskyB) (شركة بريطانية تدير الأقمار الصناعية)	٥٠

الملحق رقم (٤)

أهم الاندماجات المصرفية العربية والمصرية.

نقلًا عن البنك لأهلي، النشرة الاقتصادية العدد (٢) سنة ٢٠٠٠، وبنك مصر، مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد (٥) سنة ١٩٩٩، واتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢١٧) المجلد (١٩) سنة ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

عمليات الاندماج التي تمت في القطاع المصرفي العربي

سنة الاندماج	المصرف الدايم	المصرف المدمج
		لبنان:
١٩٨٣	البنك التجاري للشرق الأدنى	بنك الشرق الأدنى
١٩٩٤	بنك الاعتماد اللبناني	كابيتال تراست
١٩٩٤	بنك الاعتماد اللبناني	فرست فينيسيان بنك
١٩٩٥	بنك بيروت للتجارة	سيكيوريتي بنك أوف لبيانون
١٩٩٧	سوسيتيه جنرال	بنك جمجع
١٩٩٧	بنك الإنعاش اللبناني	البنك اللبناني الباكستاني المتحد
١٩٩٧	بنك عودة	بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط
١٩٩٧	فرنستينك	بنك طعمة
١٩٩٧	بنك بيبيلوس	بنك بيروت للتجارة
١٩٩٨	مجموعة استثمارية خليجية	بنك الاعتماد اللبناني
١٩٩٨	سوسيتيه جنرال	غلوب بنك
١٩٩٨	بنك عودة	بنك الشرق للتسليف
١٩٩٨	فينكوب	بنك الاعتماد الشعبي
١٩٩٨	أرك فايننشال غرب	يونيبانك
١٩٩٨	أرك فايننشال غرب	بنك المقرب
١٩٩٨	أرك فايننشال غرب	بيتكس بنك
١٩٩٨	بنك المدينة	بنك التسهيلات التجارية
١٩٩٨	فرنستينك	يونيفرسال بنك
١٩٩٨	بنك بيروت	ميكو (٥ فروع)
١٩٩٨	البنك اللبناني الفرنسي	بنك طراد (١١ فرعا) - كريدية ليونيه
١٩٩٩	بنك بيبيلوس	البنك اللبناني للتجارة
		الأردن:
١٩٩٨	بنك فيلادلفيا للاستثمار	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية

سنة الاندماج	المصرف الدايم	المصرف المدمج
		عمان:
١٩٩٤	بنك مسقط	البنك الأهلي العماني
١٩٩٨	بنك عمان التجاري	بنك عمان والبحرين والكويت
		تونس:
١٩٩٨	الاتحاد الدولي للبنوك	بنك تونس والإمارات للاستثمار
		المغرب:
	مجموعة البنوك الشعبية	البنك الشعبي المركزي + الاعتماد الشعبي للمغرب
		السعودية:
١٩٩٧	البنك السعودي التجاري المتحد	بنك القاهرة السعودي
١٩٩٩	البنك السعودي الأميركي (ساميا)	البنك السعودي المتحد
		البحرين:
١٩٩٩	بنك الخليج الدولي	البنك السعودي العالمي

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢١٧، المجلد التاسع عشر،

يناير ١٩٩٩م، ص ٦٥

جدول رقم (٢)

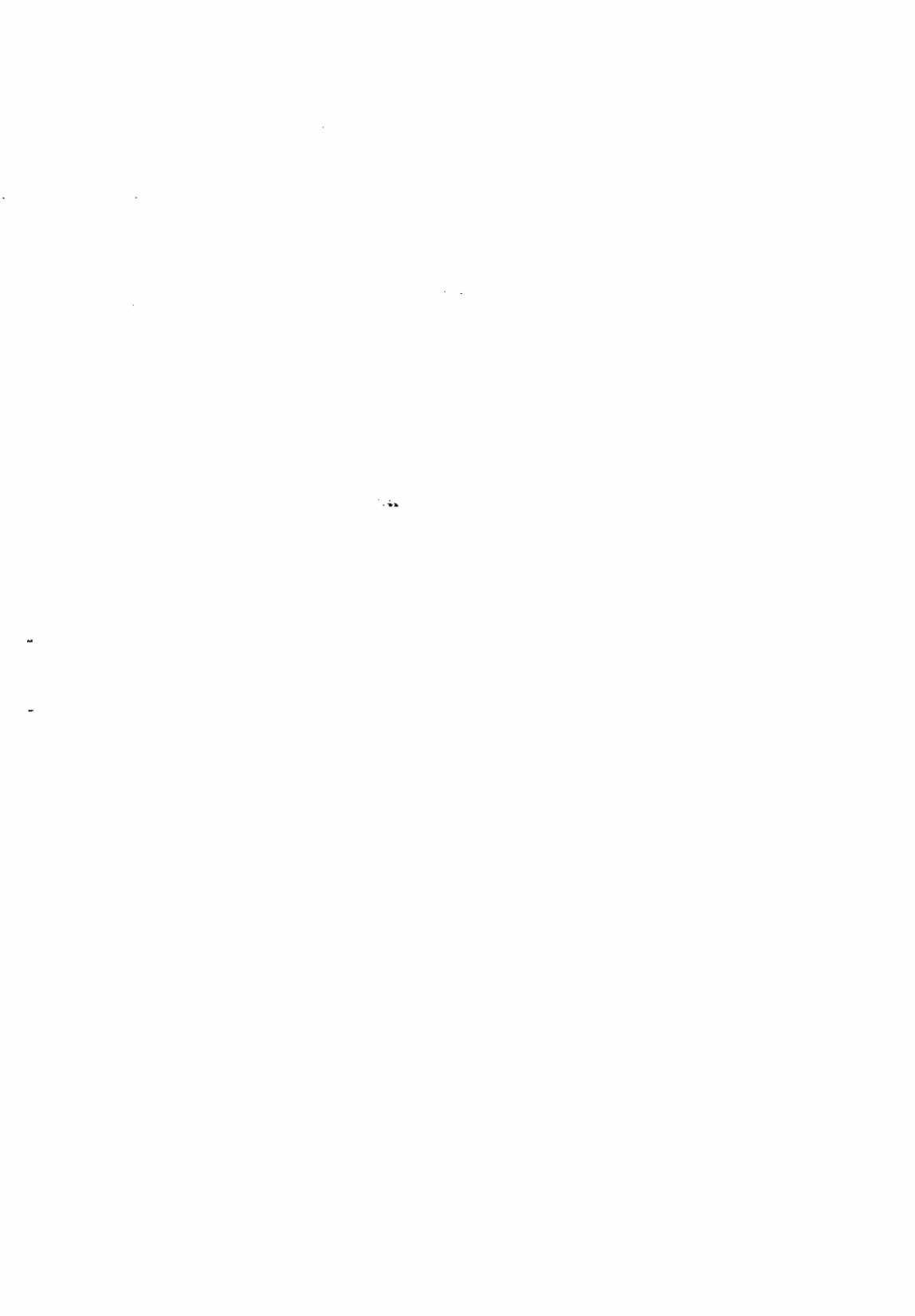
أهم الاندماجات في البنوك المصرية

السنه	البنك المدمج	البنك الدايم	م
١٩٦٢	بنك مصر السويس، البنك الأهلي التجارى السعودى، بنك التضامن المالى، بنك سوارس	بنك مصر	١
١٩٦٢	البنك التجارى الايطالى، البنك الايطالى المصرى، البنك التجارى اليونانى، البنك المصرى لتوظيف الأموال، بنك التجارة، ذى ترست ناشيونال	البنك الأهلي المصرى	٢
١٩٦٢	بنك النيل، بنك الاستيراد والتصدير المصرى	بنك الاسكندرية	٣
١٩٦٢	بنك الاتحاد التجارى	بنك القاهرة	٤
١٩٦٢	بنك الجمهورية	بنك بورسعيد	٥
١٩٧١	بنك بورسعيد	بنك مصر	٦
١٩٩٧١	البنك الصناعى	بنك الاسكندرية	٧
١٩٩٢	بنك الاعتماد والتجارة - مصر	بنك مصر	٨
١٩٩٢	خمسة عشر بنكا للتنمية الوطنية بالمحافظات	البنك الوطنى للتنمية	٩
١٩٩٢			
١٩٩٨	البنك العربى الأمريكى (AAB)	البنك الأهلي المصرى	١٠
١٩٩٩	البنك العقارى المصرى	البنك العقارى العربى	١١
١٩٩٩	بنك مصر العربى الإفريقى	المؤسسة العربية المصرفية البحرينية	١٢
٢٠٠٠	بنك مصر أمريكا الدولى	بنك الكويت الوطنى والشركة القابضة المصرية الكويتية	١٣

المصدر: البنك الأهلي المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد (٢) سنة ٢٠٠٠، صـ

٢٨ وما بعدها، بنك مصر- مركز البحوث، أوراق بحثية، العدد (٥) سنة

١٩٩٩، صـ ٦٢ وما بعدها.



الهوامش

- ١- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير..، القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٦، د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم (١٤٧) ص١٥٣ وما بعدها، جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه منصور ود. محمد عبد الصبور، الرياض: دار المريخ، ط١، ١٩٨٧، ص٦٩٧ وما بعدها.
- ٢- نقلًا عن د. إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى..، العدد ٤٤٧، يوليو ١٩٩٧، ص٣٧٤.
- ٣- د. سميحة فوزى، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، يناير وإبريل ١٩٨٩، ص١٨٦، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، ١٩٩٩، ص٤٧.
- ٤- د. سميحة فوزى، مرجع سابق، د. خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية- بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة العددان ٤٢٧، ٤٢٨، يوليو/أكتوبر ١٩٩٤، ص١٢٧ وما بعدها.
- ٥- د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص١٧٠.
- ٦- د. فؤاد القاضى، رؤية إدارية بعد عام ٢٠٠٠، الاتجاهات الرئيسية في الألفية الثالثة، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايدسيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة: ٢٠٠٠، ص٣٦٣، قارن د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص١٧٠.
- ٧- د. عبد الهادى النجار، الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٨٢، الجمعية المصرية للاقتصاد

السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥ وما بعدها،
د.عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربى، المؤتمر
الدولى حول "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة" مركز صالح
كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٩، د. سميحة
فوزى، مرجع سابق.

8- I.N. Behrman., Some patterns in the rise of the multination
enterprisese, chaple Hill, 1969, p. 62.

نقلا عن أسامة السيد شندى، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد (٢)
١٩٩٩، ص ٤٥، د.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولى،
القاهرة: المكتب العربى الحديث، ١٩٩٢، ص ٣١ وما بعدها.

9- I.H. Dunning, international production and the
multinational enterprise, George Allen and Unwin,
London, 1980, p. 4.

١٠- د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، بيروت: المؤسسة العربية
للدراسة والنشر، ص ٣٦.

١١- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص ١٦، محمد نور الدين،
الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولى الجديد للعمل، دراسة مقدمة
لمركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد، القاهرة، نوفمبر
١٩٩٨.

١٢- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص ١٧.

13- Fortune, August, 1998, p. 10.

١٤- د. محمد صقر، د. هبة صادق، الاقتصاد الصناعى، مذكرات غير
منشورة، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٠/٩٩، ص ٩٠ وما بعدها، محمد نور
الدين، مرجع سابق، د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص ١٧ وما
بعدها، د. سميحة فوزى، مرجع سابق، ص ١٨٧.

١٥- د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص١٥٧، د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص١٨.

١٦- جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ٢٣/١١/١٩٩٨م.

١٧- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص١٨.

١٨- د. فؤاد القاضى، مرجع سابق، ص٣٥٩ وما بعدها، د. فؤاد مرسى،

مرجع سابق، ص٢٠١ وما بعدها، د. جلال أمين، العولمة، دار

المعارف، القاهرة، سلسلة إقرار رقم (٦٣٦) ١٩٩٨، ص٢٣.

١٩- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص٧.

٢٠- محمد نور الدين، المرجع السابق.

٢١- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص٢٠ وما بعدها.

٢٢- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، ص٢١.

٢٣- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار

الأجنبى المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،

العدد (٢) سنة ١٩٩٧، ص٢٥ وما بعدها.

٢٤- شركة (Asea Browr Boveri) A B B هي شركة متخصصة في

إنتاج الآلات والماكينات وتشبيد المصانع، وتملك نحو ألف شركة

موزعة على أربعين دولة، أنظر د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق،

ص١٩، هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة

عدنان عباس، الكويت: عالم المعرفة رقم (٢٣٨) أكتوبر ١٩٩٨، ص

٢٠٦.

٢٥- د. عبد العزيز الشربيني، مشاكل مصر المعاصرة، القاهرة: دار غريب

للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص١١٢.

٢٦- الشركات دولية النشاط، مرجع سابق.

٢٧- د. فؤاد القاضي، مرجع سابق، ص٣٦١، د. سعد حافظ، مدى قدرة الاقتصادات النامية على النفاذ للأسواق في ظل نمو التركيز والاحتكار في الاقتصاد العالمي، مؤتمر "المزايا التنافسية في المنطقة العربية - الواقع والمستقبل" كلية التجارة - بنات، جامعة الأزهر في الفترة من ٤، ٥/١٢/١٩٩٩م، ص٦ وما بعدها.

٢٨- بادما مالمبالي وكارل سوفانت، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٩، ص٣٤، قارن د. سعد حافظ، المرجع السابق، ص٦.

٢٩- هانس بيتر مارتين، مرجع سابق، ص١٥.

٣٠- الاسم الكامل لهذه المجلة هو "The Fortune Global 500" وهي تعنى أساساً بأكبر الشركات العالمية وما يجرى فيها، وتنتشر تقاريرها السنوى عنها عادة في شهر أغسطس من كل عام.

٣١- د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ١٦٠ وما بعدها، بيتر مارتين، مرجع سابق، ص١٥.

٣٢- محمد نور الدين، مرجع سابق، د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٤، ص ٧٠ وما بعدها.

٣٣- عادة ما يحدث الخلط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسية، وكان هذه الاستثمارات لا تتم إلا من خلال هذه الشركات. مع أن هناك استثمارات أجنبية مباشرة لا تتم من خلال هذه الشركات، لكنها قليلة بالنسبة لما يتم منها من خلال هذه الشركات، أنظر د. إسماعيل صبرى، مرجع سابق، محمد نور الدين، مرجع سابق، بادما مالمبالي، مرجع سابق، د. فرج عزت، ود. إيهاب نديم، الاستثمارات

الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات
الدول الإسلامية، في ظل العولمة، مرجع سابق.

٣٤- د. حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت: عالم
المعرفة (٢٥٧) ص ١٦٠ وما بعدها، صحيفة الأهرام، ١٩٩٨/١١/٢١
صفحة (١٥).

٣٥- د. فرج عزت، مرجع سابق، د. خليل محمد عطية، مرجع سابق، ص
١٤٥ وما بعدها.

٣٦- د. محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة المصرية، القاهرة: دار
المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص ١٢٦ وما بعدها، جون هدسون، مرجع
سابق، ص ٧٢٤.

٣٧- نظراً لأن موضوع البحث هو الاندماجات في المشروعات العالمية فلن
يتعرض بقصد وتفصيل للاندماجات في المشروعات المصرية والعربية،
مع الإشارة إلى بعض ذلك في أحد الملاحق. ومن الدراسات التي
تناولت التكامل والاندماج في المشروعات في مصر دراسة، د. أحمد
المصري، التكاملية منهج للإدارة المصرية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة
القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ١٠٨٤ وما بعدها، مجلة
الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، أعداد متفرقة، صحيفة الأهرام،
أعداد متفرقة.

٣٨- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج
والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي،
العدد (٥)، ١٩٩٩، د. إبراهيم شحاته، إعادة هيكلة البنوك واندماجها،
كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٢ أول يناير ١٩٩٩.

٣٩- توماس فريدمان، السيارة ليكساس...، ترجمة ليلي زيدان، القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٩٨، وما بعدها، صحيفة الأهرام، العدد الصادر في ٢٠٠١/١/٢.

٤٠- بنك مصر، عمليات الدمج...، مرجع سابق، ص١٣ وما بعدها، د. رفعت العوضى، التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، ١٩٩٩.

٤١- مجلة البورصة، العدد ١٨٨ في ١٨/١٢/٢٠٠٠، ص٦،٧، وعددها رقم ١٩٠ في ١/١/٢٠٠١، وعددها رقم ١٩١ في ٨/١/٢٠٠١، ص٦، ٧، بنك مصر، عمليات الدمج، مرجع سابق، ص١٦ وما بعدها، د. محسن الخضيرى، الاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، مركز البحوث، أغسطس ١٩٩٩، د. عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرف وفعاليته، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، المرجع السابق.

B.Rees, Financial Analysis, N.York: Prentice Hall, 1990, p. 353.

٤٢- نفس المراجع المذكورة في الهامش السابق، البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ لعام ٢٠٠٠، ص٢٢-٢٦.

٤٣- نفس المراجع وأنظر د. أحمد المصرى، التكاملية منهج للإدارة العصرية، مرجع سابق، ص١٠٧٩، وما بعدها.

٤٤- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص١٨، ومما يثير الانتباه أن ظاهرة الاندماج هذه قد امتدت لتشمل البورصات العالمية. فذكرت مجلة الاستثمار فى عددها الرابع، نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان الاندماج

والتعاون المشترك من سمات الاقتصاد الجديد، لليلى الركابى أن هناك
مباحثات اندماج ما بين بورصتى لندن وألمانيا وكذلك ما بين بورصتى
سويسرا للأوراق لمالية وتراد بونت الإنجليزية، واندماج بورصة ميلانو
ومديسد وبورصة باريس وامستردام وبروكسل واندماج بورصتى
سنغافورة وأستراليا، الهيئة العامة للاستثمار.

٤٥- السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص٢٩٨.

٤٦- الشركات دولية النشاط، مرجع سابق.

٤٧- بنك مصر، عمليات الدمج..، مرجع سابق، هامش، ص١٤٤، قارن
البنك المركزى، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية والاحصاء، النشرة
الاقتصادية، العدد الثامن أغسطس ١٩٩٩، ص١٥.

٤٨- د. على لطفى، عالم ما بعد عام ٢٠٠٠، نظرة مستقبلية، مؤتمر البعد
الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات
والتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٣٥ وما بعدها.

٤٩- تعبير أطلقه "Avenio D" يراجع د. عايدة نخلة، نموذج جديد
للمنافسة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مرجع
سابق، ص٤٩٠، ولمزيد من المعرفة يراجع، د. فؤاد القاضى، مرجع
سابق، ص٣٥٦.

٥٠- د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، ص٨٩، د. محسن
الخضيرى، مرجع سابق.

٥١- د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق.

٥٢- د. حمدى عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفى، ندوة
«الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى»، مشار إليها سلفاً.

٥٣- د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعى، مرجع سابق، ص٩٧، وما بعدها.

٥٤- لمعرفة موسعة يراجع، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، ٢٠٠٠ والعهد الثاني، ١٩٩٩م.

٥٥- السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص٢٩٨، وما بعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، ص٨.

٥٦- د. فؤاد القاضي، رؤية إدارية لما بعد عام ٢٠٠٠، ص٣٦٤ وما بعدها.

57- Fortune, August 1998. pp. 1-12.

محمد نور الدين، الشركات الدولية النشاط، مرجع سابق، ص١٢، د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص٩٢، وما بعدها.

٥٨- د. حازم البيلاوي، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، ٩٧، ص٥٦ وما بعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، ص٢٨ وما بعدها.

٥٩- د. عبد العاطي لاسين، اندماج البنوك المصرية كاستراتيجية لإدارة المخاطر في ظل المنافسة العالمية، ندوة "الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، أشير إليها سلفاً، البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ لعام ٢٠٠٠، ص١٩.

٦٠- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، العدد (٢) سنة ١٩٩٧، ص٤٦، وما بعدها، د. سعد حافظ، مرجع سابق، ص٣.

٦١- التكتلات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق.

٦٢- عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي، مرجع سابق.

٦٣- الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص١٥٠.

٦٤- د. حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية لاندماج المصرف، د. محسن

الخضيري، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، د. عبد المطلب عبد

الحميد، صنع قرار الاندماج المصرفي وتعاليمه، مرجع سابق.

T.K. Das & Bing sheng Teng, Resource and Risk
mangement in the strategic alliance making process,
Journal of mangement, Vo., 24, No. 1, 1998 ، د. أحمد

المصري، مرجع سابق، ص ١٠٩٠.

٦٥- الهيئة العامة للاستثمار - البيان الإحصائي السنوي حتى ١٩٩٧/٦/٣٠

البيان الإحصائي السنوي حتى ١٩٩٨/١٢/٣١ م.

٦٦- كما حدث في قطاع الصناعات الغذائية مع بعض شركات الحلوى
والأغذية. وكذلك في قطاع صناعة الأسمت وفي قطاع صناعة الدواء
والمستشفيات وفي قطاع التجارة الداخلية. وفي قطاع التأمين وصناعة
المعلومات وصناعات أخرى، صحيفة الأهرام. أعداد متفرقة والأهرام
الاقتصادي، أعداد متفرقة.

٦٧- الهيئة العامة للاستثمار، البيان الإحصائي السنوي حتى ١٩٩٧/١٢/٣١

٦٨- د. فرج عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق.

٦٩- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية،

العدد (٢) ١٩٩٨، د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية

الدولية، مرجع سابق، ص ١٧٧ وما بعدها.

٧٠- لمعرفة موسعة ومعقدة بعلاقة الاندماجات بالاحتكار يراجع:

د. محمد صقر، الاقتصاد الصناعي، مرجع سابق، ص ١٠٦ وما بعدها،

د. سعد حافظ، مرجع سابق، ص ٩ وما بعدها.

٧١- د. سعيد عبد الخالق، القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج

والتكتل، ندوة "الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي" سبقت

الإشارة إليها.

- ٧٢- البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ سنة ٢٠٠٠، ص١٥، د. فريد النجار، الآثار السلوكية للعولمة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن العشرين، مرجع سابق، ص٥٤٤.
- ٧٣- وذلك طبقاً للاتفاقية الجديدة للاستثمار، انظر محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، ص٢٢.
- ٧٤- لمزيد من المعرفة برامج محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص٧٢٩ وما بعدها، د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص٣٤٦، د. خليل عطية، مرجع سابق، ص١٥٠ وما بعدها.
- ٧٥- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص٣٠ وما بعدها.
- ٧٦- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص١٧.
- ٧٧- في كتابه "الحسبة ومسئوليات الحكومات الإسلامية"، القاهرة: دار الإسلام، ١٩٧٣م، ص٢٨ وما بعدها.
- ٧٨- في كتاب الطرق الحكمية، القاهرة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص٢٨٧ وما بعدها.
- ٧٩- يراجع للكاتب بحث «القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغيرها» مؤتمر «اقتصاديات البلاد الإسلامية في ظل العولمة» مركز صالح كامل، ١٩٩٩.
- ٨٠- لمعرفة موسعة بهذه الاتفاقيات وبنودها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وما لها من حقوق وما عليها من التزامات يراجع محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، ص١٩-٢٤، بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص٧٥ وما بعدها، د.

إبراهيم شحاتة، القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، منشور في كتاب نحو الإصلاح الشامل، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

٨١- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص٥٧، وما بعدها، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد(١) عام ٢٠٠٠، ص٩٣، وما بعدها، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ١٩٩٩، ص٦٤ وما بعدها.

٨٢- كما أظهرت ذلك بحوث ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، مرجع سابق، قارن د. إبراهيم شحاتة، إعادة هيكلة البنوك، مرجع سابق، ليلي الركابي، الاندماج..، مجلة الاستثمار، مرجع سابق.

٨٣- د. إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٦، ص١١٣.

٨٤- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص٣١، وما بعدها، د. شريف دولار، العولمة ليست اختياراً والبديل ليس في مقاومتها - كيف تتحقق المصالح الوطنية في ظل سوق كوكبية واحدة؟ صحيفة الأهرام في ١٩/٥/١٩٩٩م ، ص٣٠.

مراجع البحث

مرتبة حسب ورودها في البحث

- ١- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.
- ٢- د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة رقم (١٤٧).
- ٣- جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧.
- ٤- د. إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٤٧، يوليو ١٩٩٧.
- ٥- د. سميحة فوزى، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة يناير وإبريل ١٩٨٩.
- ٦- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ١٩٩٩.
- ٧- د. خليل محمد عطية، الاستثمارات الأجنبية والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٢٧، ٤٢٨، يوليو، أكتوبر ١٩٩٤.
- ٨- د. فؤاد القاضى، رؤية إدارية لما بعد عام ٢٠٠٠، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٩- د. عبد الهادى النجار، الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢، عام ١٩٨٠.
- ١٠- د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربى، مؤتمر "اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، القاهرة، ١٩٩٩.

- 11- Behrman I.N., Some patters in the Rise of the multinational Enerprise, chaple Hill, 1969.
- ١٢- د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٢.
- 13- Dunning I.H. International Production and the multinational Enterprise, George Allen and unwin, London, 1980.
- ١٤- د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر بدون تاريخ.
- ١٥- محمد نور الدين، الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل، دراسة مقدمة لمركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٩٨.
- 16- Fortune, August, 1998.
- ١٧- د. محمد صقر، د. هبة صادق، الاقتصاد الصناعي، مذكرات غير منشورة، كلية الاقتصاد ١٩٩٩/٢٠٠٠.
- ١٨- جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١١/٢٣/١٩٩٨
- ١٩- د. جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، سلسلة أقرأ رقم ٦٣٦ سنة ١٩٩٨.
- ٢٠- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر... العدد (٢) سنة ١٩٩٧.
- ٢١- بيتر مارتيني وهارالدشومان، فخ العولمة، ترجمة . عدنان عباس، الكويت: عالم المعرفة رقم (٢٣٨) أكتوبر ١٩٩٨.
- ٢٢- د. عبد العزيز الشرييني، مشاكل مصر المعاصرة، القاهرة: دار غريب، ١٩٩٨.

٢٣- د. سعد حافظ، مدى قدرة الاقتصادات النامية على النفاذ للأسواق في ظل نمو التركيز والاحتكار في الاقتصاد العالمي، مؤتمر "المزايا التنافسية في المنطقة العربية - الواقع والمستقبل" كلية التجارة- بنات، جامعة الأزهر ١٩٩٩م.

٢٤- بادما مالامبالي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٩.

٢٥- د. أبو بكر متولى، التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٤.

٢٦- د. فرج عزت ود. إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في كل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩.

٢٧- د. حازم البيلاوى، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر الكويت: عالم المعرفة (١٦٠).

٢٨- د. محمود عبد الفيل، تأملات في المسألة المصرية، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣.

٢٩- د. أحمد المصرى، التكاملية منهج للإدارة العصرية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايدسيرفس، القاهرة ٢٠٠٠.

٣٠- مجلة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، العدد الرابع، نوفمبر ٢٠٠٠.

٣١- بنك مصر، مركز البحوث، أوراق بنك مصر البحثية، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى العدد (٥) ١٩٩٩.

٣٢- د. إبراهيم شحاته، إعادة هيكلة البنوك واندماجها، كتاب الأهرام الاقتصادية، العدد ١٣٢ أول يناير ١٩٩٩.

- ٣٣- توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- ٣٤- صحيفة الأهرام، العدد الصادر في ٢/١/٢٠٠١.
- ٣٥- د. رفعت العوضى، التكتلات الاقتصادية العالمية، وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل، ١٩٩٩.
- ٣٦- البورصة، ملحق الأهرام الاقتصادي، أعداد متفرقة.
- ٣٧- د. محسن الخضيرى، الاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، ١٩٩٩.
- ٣٨- د. عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرفى وفعالية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية، أكاديمية السادات ١٩٩٩.
- 39- Rees B. Financial Analysis, N. York: Prentice Hall, 1990.
- ٤٠- د. حازم البيلاوى، على أبواب عصر جديد، دار الشروق ١٩٩٧ طبعة خاصة لمكتبة الأسرة.
- ٤١- د. عبد العاطى لاشين، اندماج البنوك المصرية كاستراتيجية لإدارة المخاطر في ظل المنافسة العالمية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، ١٩٩٩.
- ٤٢- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، العدد ٢ سنة ٢٠٠٠.
- ٤٣- البنك المركزى، الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية والإحصاء، النشرة الاقتصادية، العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٩م.
- ٤٤- د. على لطفى، عالم ما بعد عام ٢٠٠٠م - نظرة مستقبلية، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، مركز وايد سيرفس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة: ٢٠٠٠م.

- ٤٥- د. عايدة نخلة، نموذج جديد للمنافسة .. ، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، نفس المرجع
- ٤٦- د. حمدى عبد العظيم، الآثار الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات، ١٩٩٩.
- 47- Das T.K. & Bing sheng Teng, Resource and risk mangement in the strategic Alliance Making Process, Journal of mangement, vol. 24, No. 1, 1998.
- ٤٨- صحيفة الأهرام، أعداد متفرقة، الأهرام الاقتصادى، أعداد متفرقة.
- ٤٩- الهيئة العامة للاستثمار، البيان الإحصائى السنوى حتى ١٩٩٧/٦/٣٠م، وحتى ١٩٩٨/١٢/٣١م.
- ٥٠- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٢) ١٩٩٨.
- ٥١- د. سعيد عبد الخالق، القطاع المصرفى فى مواجهة عصر الاندماج والتكتل، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات ١٩٩٩.
- ٥٢- د. فريد النجار، الآثار السلوكية للعولمة..، مؤتمر البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، سبقت الإشارة إليه.
- ٥٣- ابن تيمية، الحسبة ومسئولية الحكومات الإسلامية، القاهرة: دار الإسلام، ١٩٧٣م.
- ٥٤- ابن القيم، الطرق الحكمية..، القاهرة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦١.
- ٥٥- د. شوقى دنيا، القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية...، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩.

- ٥٦- د. إبراهيم شحاته، القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية منشور في كتاب نحو الإصلاح الشامل، القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.
- ٥٧- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (١) عام ٢٠٠٠.
- ٥٨- د. إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة لمصر...، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٦.
- ٥٩- د. شريف دلاور ، كيف تتحقق المصالح الوطنية في ظل سوق كوكبية واحدة؟ صحيفة الأهرام في ١٩/٥/١٩٩٩م.



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	تصدير
١١	الفرع الأول: التعريف بالمشروعات العالمية (المفهوم، الخصائص، الأهمية)
٢١	الفرع الثاني: التعريف بظاهرة الاندماج والتكامل في المشروعات العالمية
٢٧	الفرع الثالث: تفسير ظاهرة الاندماج
٣٩	الفرع الرابع: تأثير ظاهرة الاندماج على الاقتصاد المصري
٥٧	الفرع الخامس: اندماج المشروعات - رؤية إسلامية
٦١	الفرع السادس: من عناصر التعامل الجيد مع ظاهرة الاندماج
٦٧	الخاتمة
٦٩	الملاحق
٩٧	الهوامش
١٠٨	المراجع

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر

٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٦٥١٤

الترقيم الدولي: I.S.B.N.

977-355-006-0